بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير السنوي
السابع والأربعون
2019/2018

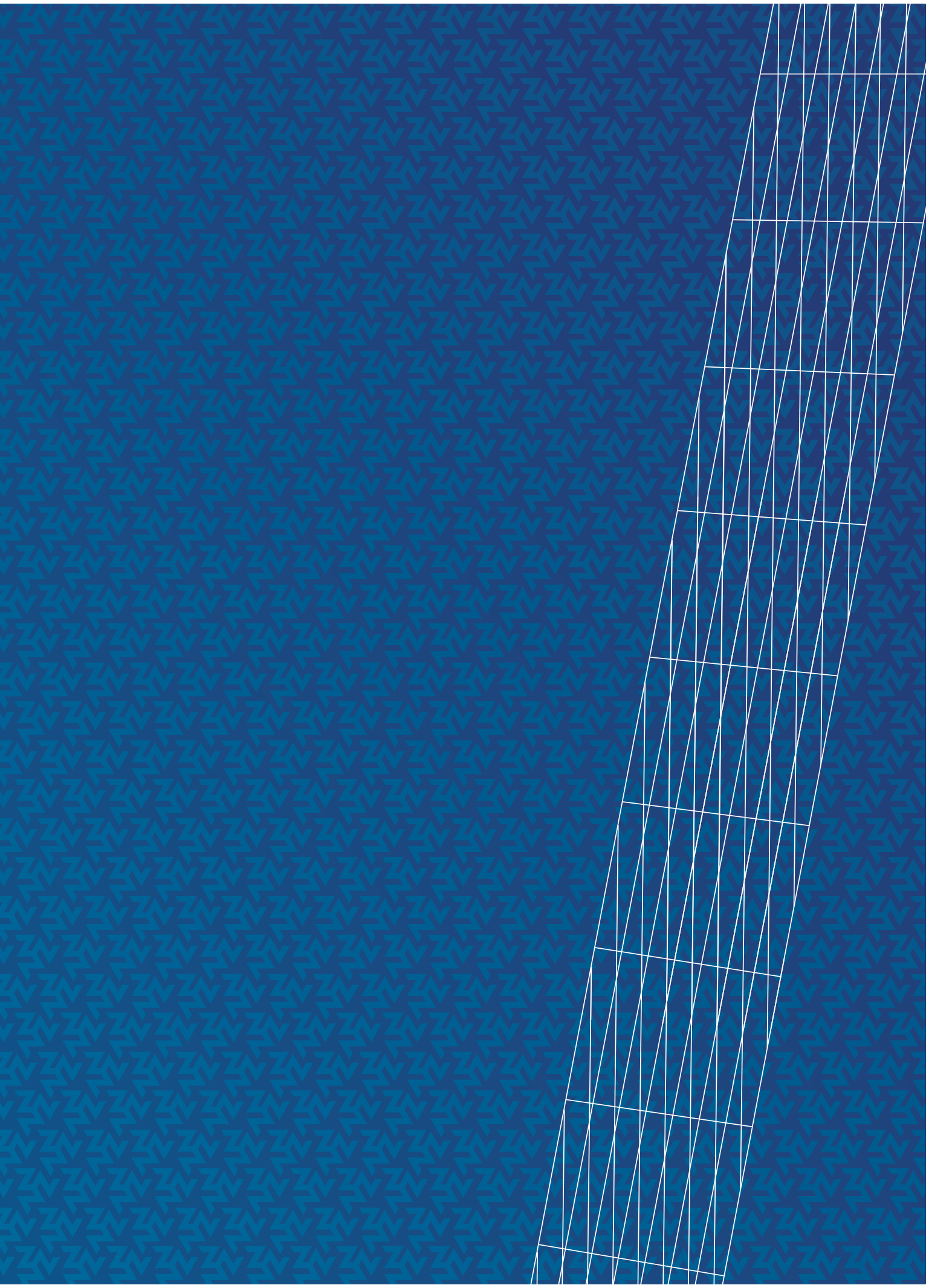

بسم اللّه الرحمن الرحيم

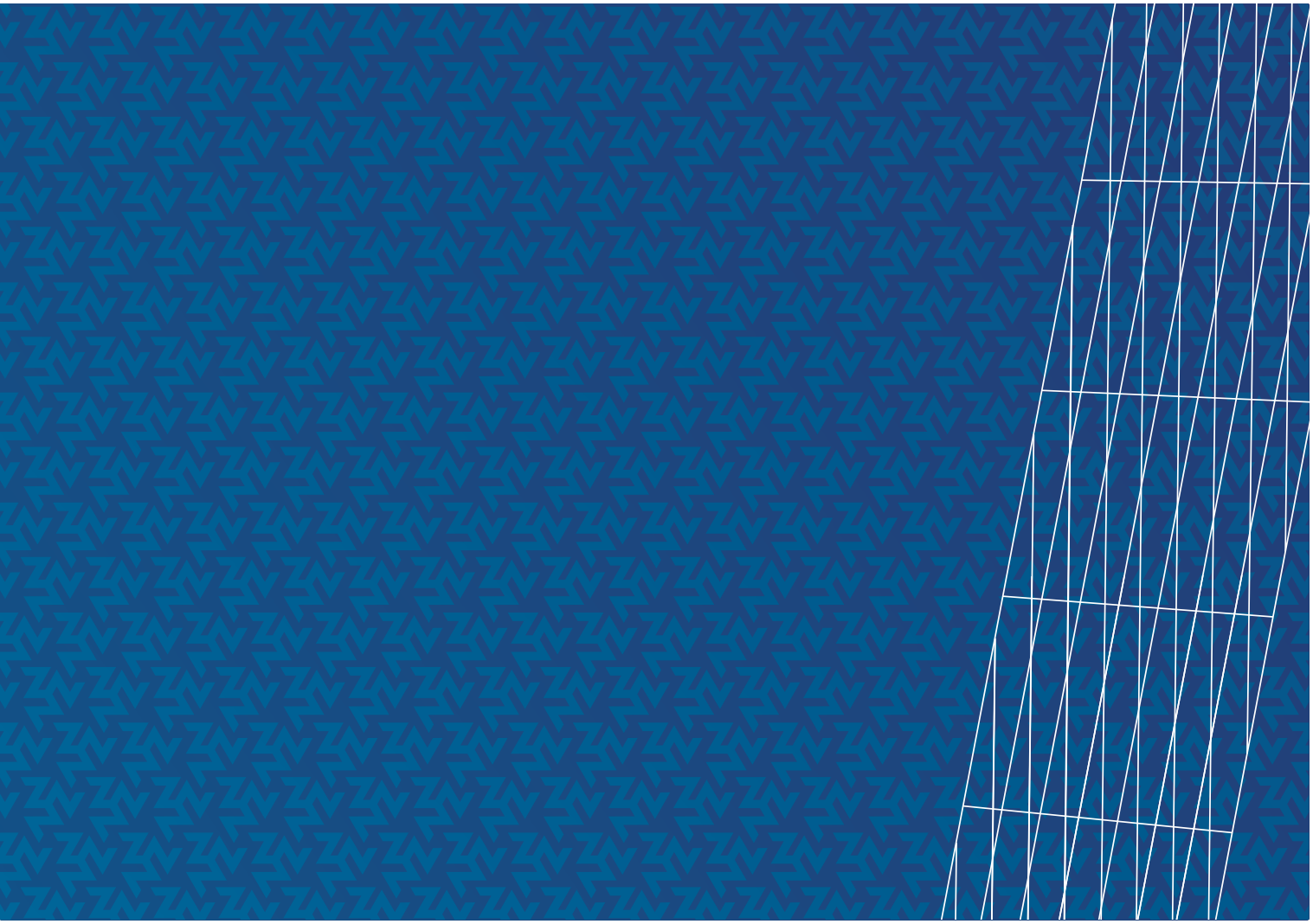

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

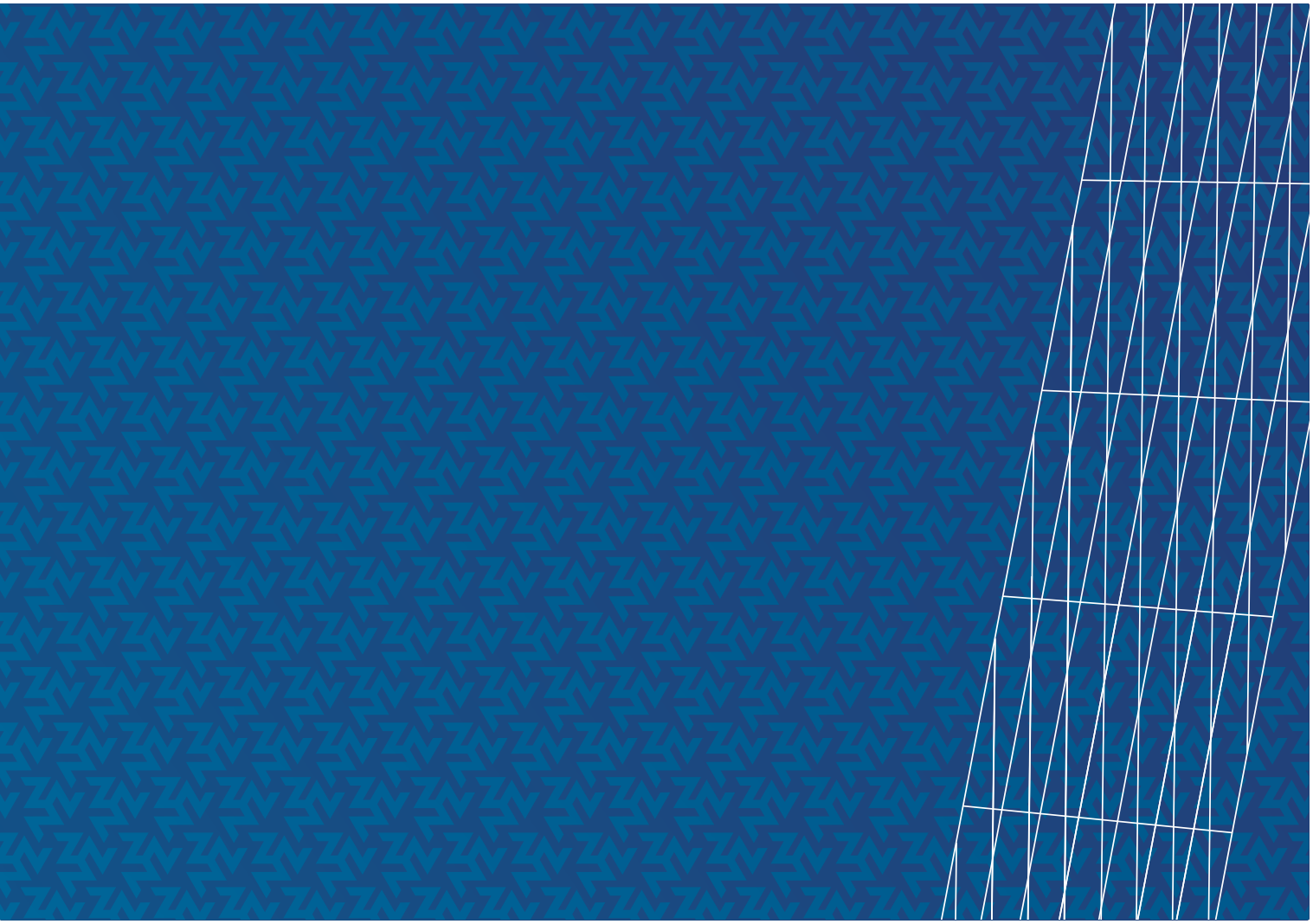

سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

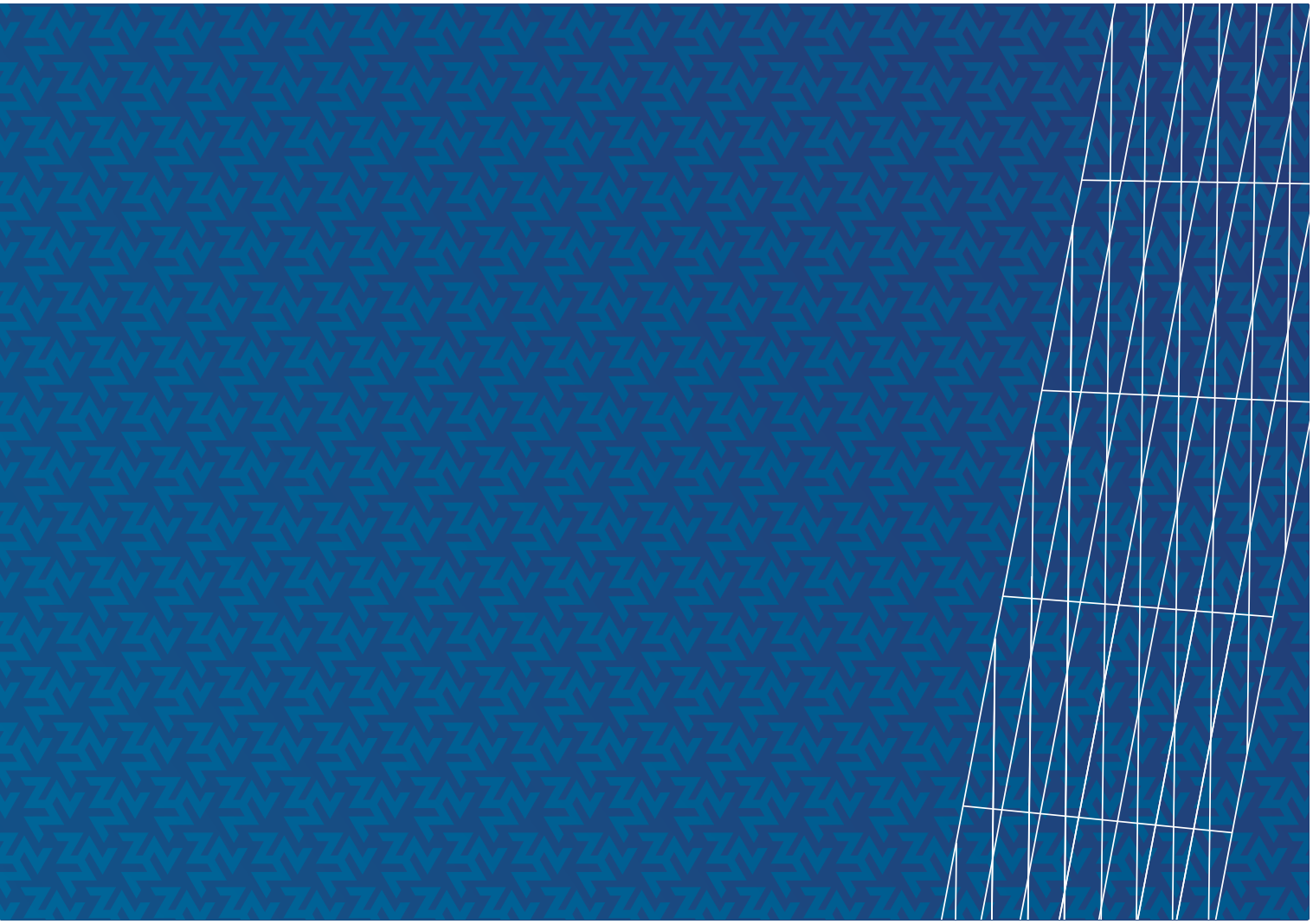

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

حفظه الله

أعضاء مجلس الإدارة

د. محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضواً

"يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي، رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي وممثل عن وزارة المالية وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية، يتم تعيينهم بمرسوم أميري لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد."

المادة 26 من القانون رقم 32 لسنة 1968

السيد/ صالح أحمد الصرعاوي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً

السيد/ أحمد مشاري الفارس
وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضواً

السيد/ ناصر عبدالله الروضان
عضواً

السيد/ مصطفى جاسم الشمالي
عضواً

السيد/ أسامة محمد النصف
عضواً

السيد/ أحمد يوسف الصقر
عضواً

المحتويات

تقديـــم	1
أولًا : المؤشرات النقدية والمصرفية.	5
ثانيًا : الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي.	19
ثالثًا : أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي.	23
رابعًا : الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي.	30
خامسًا : أعمال وأنشطة أخرى.	35
سادسًا : الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في **31** مارس **2019** .	46
- تقرير مراقبي الحسابات.	47
- الميزانية العمومية كما في **31** مارس **2019.**	48
الموجودات.	48
حقوق الملكية والمطلوبات.	49
- بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في **31** مارس **2019.**	50
- إيضاحات حول البيانات المالية (**31** مارس **2019**).	51

تقديـم

يسعدني أن أُقدِّم التقرير السنوي السابع والأربعين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (2019/2018)، متضمنًا تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك كما في 31 مارس 2019. وكما جرت العادة في السنوات السابقة، يُستهَل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية 2019/2018. يلي ذلك، استعراض لأبرز الإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي في مختلف المجالات المتعلقة بالشؤون النقدية والمصرفية، بما في ذلك أبرز جهود البنك المركزي في مجال تعزيز وتطوير دوره الرقابي والإشرافي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

> "تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 في مواصلة العمل لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي و الاستقرار المالي في دولة الكويت"

خلال السنة المالية 2019/18 تركزت جهود بنك الكويت المركزي في مواصلة العمل لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يُسهم في توطيد ركائز النمو الاقتصادي في البلاد على أسس مستدامة وتعزيز الأجواء الداعمة للارتقاء بمستوى مهنية وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

> "أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند ذات المستوى البالغ 3.0% منذ 22 مارس 2018"

فعلى صعيد السياسة النقدية، واصل بنك الكويت المركزي متابعة مستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، ورصد التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، مبقيًا سعر الخصم خلال السنة المالية 2019/18 عند ذات المستوى البالغ 3.0% منذ 22 مارس 2018 وذلك استمرارًا لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، حيث تُشكّل هذه المدخرات أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وفي مجال التطورات النقدية، ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) بنسبة 5.0% في نهاية السنة المالية 2019/18 مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة، وشهدت أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا في نهاية السنة المالية 2019/18 نسبته 5.2% لتصل إلى نحو 37420.8 مليون دينار مقارنةً بمستواها البالغ نحو 35559.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 2.4%، ليصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 43169.7 مليون دينار، مقابل نحو 42167.3 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. إضافةً إلى ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة ليصل إلى نحو 67431.4 مليون دينار، مقابل نحو 63876.0 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا بنحو 3555.4 مليوناً وبنسبة 5.6%.

أما على الجانب الإشرافي والرقابي فقد تابع بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 جهوده الحثيثة في الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، سعيًا إلى تعزيز متانة أوضاعها المالية، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعَّالة، وبما يسهم في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/8/1 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية يقضي بإخطار بنك الكويت المركزي بحالات الاختلاس والاحتيال والتزوير التي قد تتعرض لها البنوك والمؤسسات المصرفية خاصة مع تزايد حجم الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة إلى العملاء، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على سمعة تلك المؤسسات ويساهم في زعزعة الاستقرار المالي بالدولة.

> "أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات جديدة في شأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال و كذلك في شأن قواعد و أسس منح القروض و عمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية و الإسكانية و إصدار البطاقات الائتمانية"

وأصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/9/23 تعليمات بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية. كما أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/11/10 تعليمات في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، أُدخلت بموجبها مجموعة من التعديلات الجوهرية أبرزها زيادة مبلغ القرض الاستهلاكي الذي يُمنح للعميل بما لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي دون أن يدخل ذلك ضمن الحد الأقصى للقرض الإسكاني الذي يبلغ 70 ألف دينار. وفي إطار اهتمام بنك الكويت المركزي بتحقيق الاستقرار المالي وسلامة القطاع المصرفي ومتانته، وذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير وأفضل الممارسات العالمية، فقد أصدر تعميمًا بتاريخ 2018/12/25 بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، حيث يتعين على البنوك المحلية الالتزام بإعداد البيانات المالية كما في 2018/12/31 وفقاً لمتطلبات المعيار المذكور.

> تعزز وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية دور بنك الكويت المركزي في تبني الابتكار و دعم المبادرات و المنتجات و الخدمات في مجال التقنيات المالية الحديثة

واستكمالًا لجهود بنك الكويت المركزي في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال التقنيات المالية الحديثة، أصدر البنك في 2018/11/26 وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لدعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتنظيمها رقابيًا مما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي. وتعزز وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية دور بنك الكويت المركزي في تبني الابتكار وتشجيعه عن طريق إعفاء المشارك في البيئة الرقابية التجريبية مؤقتًا من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية أو استيفاء التراخيص المطلوبة، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لاختبار المنتجات والخدمات المقترحة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني أو المرتبطة بها.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية 2019/18، توالت جهود بنك الكويت المركزي لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني من خلال ابتعاث بعض موظفيه للدراسات العليا في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على المتميزين من الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه. وفي سياقٍ موازٍ، استمرت خلال السنة المالية 2019/18 مساعي بنك الكويت المركزي الهادفة إلى تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات العمل المصرفي والمالي بالتعاون مع البنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية، وذلك من خلال عديد من البرامج والمبادرات من أبرزها برنامج البعثات الدراسية للكويتيين للحصول على درجة الماجستير، وبرنامج تدريب وتوظيف الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، وبرنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع جهات مرموقة على الصعيد الخليجي والعربي والعالمي.

> تواصلت جهود بنك الكويت المركزي لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتماشى مع أخر التطورات العالمية وشمل ذلك إنجاز عدة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية ، و مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات (KNPS)

من جهةٍ أخرى، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه بما يتماشى مع آخر التطورات العالمية، وشمل ذلك عديدًا من الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة. كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية، ومشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات (KNPS)، ومشروع نظام تحليل البيانات والتقارير، وترقية نظام سويفت، وتطوير عدة برامج وأنظمة آلية.

وحرصًا على توثيق روابطه مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الوسائط الإعلامية وتقنياتها، قام بنك الكويت المركزي بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تُبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أعدّ البنك المركزي خلال السنة المالية 2019/18 إصداراته الدورية المختلفة متضمنةً أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية. كما حرص البنك المركزي على تطوير محتويات صفحته الإلكترونية وتحديثها التزامًا بسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها. وفي إطار توسيع قاعدة النشر الإلكتروني للبنك المركزي، ازداد خلال السنة المالية 2019/18 عدد متابعي حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك المركزي بما يعكس ازدياد متانة العلاقات العامة بين البنك والجمهور والمؤسسات المحلية والدولية، كما يحرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أواصر العلاقات بين موظفيه من خلال تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات المختلفة.

وختامًا، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعًا بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب في ظل الرعاية الكريمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد، وسمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد، وسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق ،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

أولًا: المؤشـرات النقدية والمصرفية

التطورات النـقـدية

التطورات المصرفية

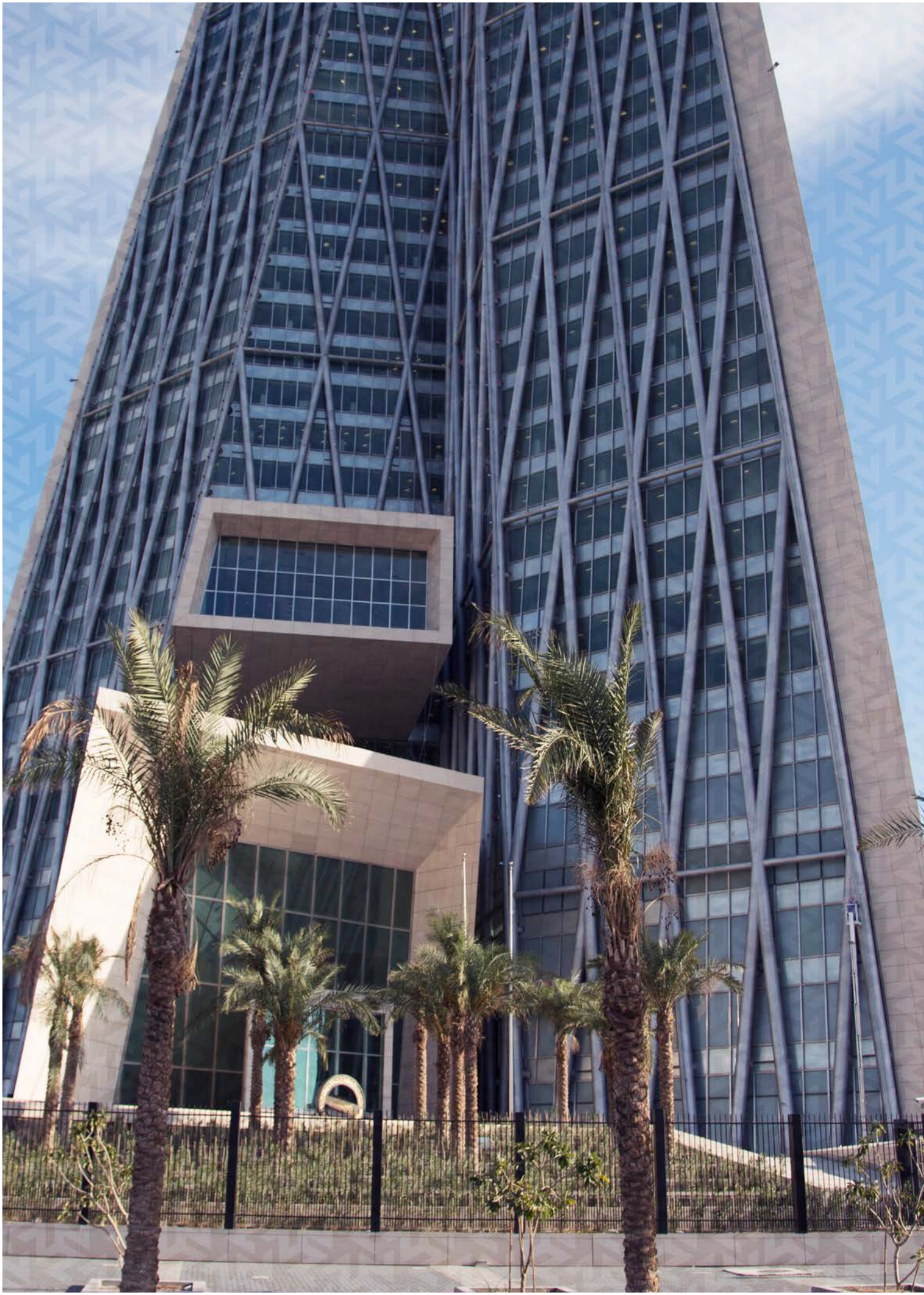

أولاً: التطورات النقدية

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المؤشرات النقدية والمصرفية لدولة الكويت خلال السنة المالية 2019/18 كما تعكسها البيانات المتعلقة بكلٍّ من أسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، وعرض النقد، وودائع المقيمين بحسب نوعها، والقاعدة النقدية، والائتمان المصرفي، وإصدارات أدوات الدين العام. وتعكس تلك التطورات في جانبٍ هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية. وتشير البيانات المتعلقة بالمؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية 2019/18 إلى تطورات إيجابية هامة في تلك المؤشرات والإجماليات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

1. أسعار الفائدة المحلية:

في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، أبقى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 سعر الخصم عند نفس المستوى البالغ 3.0% منذ 22 مارس 2018.

الرسم البياني (1)

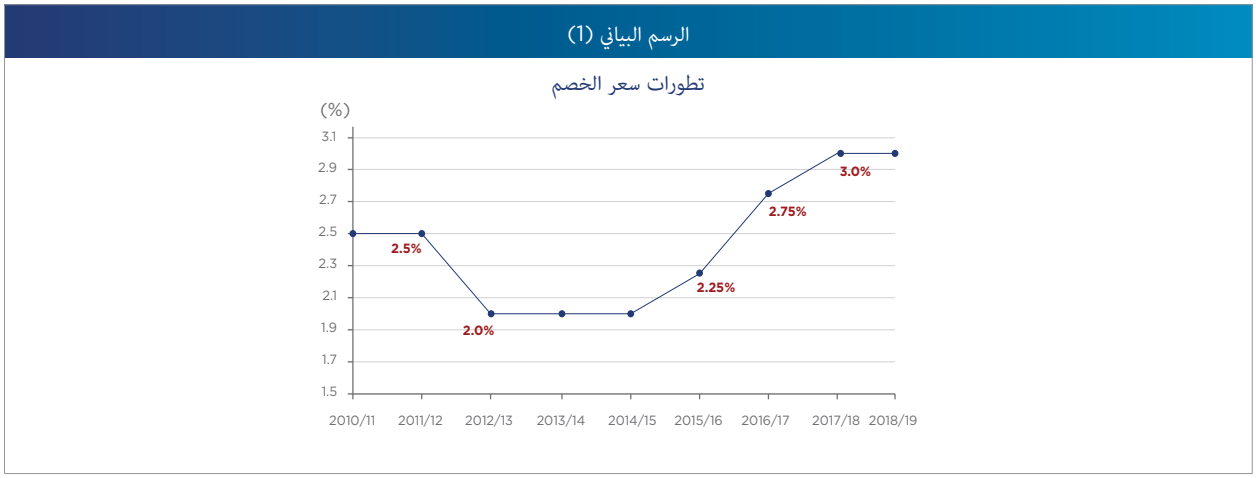

المصدر: بنك الكويت المركزي.

من جانبٍ آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل 3 أشهر ارتفاعًا خلال السنة المالية 2019/18 لتصل في المتوسط إلى نحو 1.558% و1.785% على الترتيب، مقابل نحو 0.781% و0.944% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

> "استمرار اتّساع الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي وبالدولار الأمريكي لصالح الدينار الكويتي"

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية 2019/18 ارتفاعًا مقارنةً مع مستوياتها خلال السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل 3 أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية 2019/18 إلى نحو 2.392% و2.527% على الترتيب، مقابل نحو 1.529% و1.682% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2019/18 نحو 0.834 نقطة مئوية ونحو 0.742 نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو 0.748 نقطة مئوية ونحو 0.737 نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية 2018/17 لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

الرسم البياني (2)

متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية

استحقاق 3 أشهر

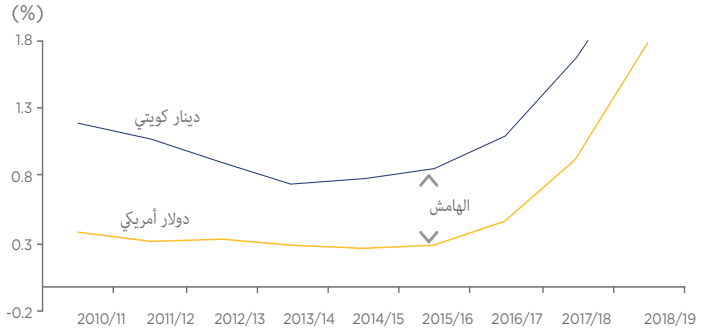

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ومن جهةٍ أخرى، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لجميع الآجال ارتفاعًا خلال السنة المالية 2019/18، مقارنةً بالسنة المالية السابقة لها. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر لتصل إلى نحو 1.789% وذلك مقابل نحو 1.419% للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة 2018/17.

وبلغت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام على سندات الخزانة استحقاق سنة خلال السنة المالية 2019/18 نحو 3.250%، كما بلغ متوسط أسعار الفائدة على السندات استحقاق سنتين مستوى 3.375%. وبلغت أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق 3 سنوات و5 سنوات و7 سنوات و10 سنوات نحو 3.375%، و3.500% و3.625% و3.875% على الترتيب.

2. سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

> في الوقت الذي كانت فيه تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ضمن هوامش أوسع نسبيًا، بلغ الفرق في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.5%

وفي هذا المجال، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2019/18 نحو 302.743 فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو 302.052 فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته 0.691 فلساً ونسبته 0.2%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (304.200 فلساً) وأدنى سعر (299.650 فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2019/18 ما نسبته 1.5%.

الرسم البياني (3)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

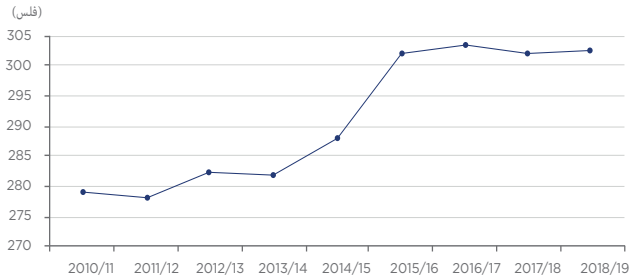

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي تقلبات مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية 2019/18، حيث بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته 10.3% مقابل اليورو، و14.7% مقابل الجنيه الإسترليني، و7.9% مقابل الين الياباني، و5.9% مقابل الفرنك السويسري.

جدول رقم (1)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

البيان	2019/2018			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	304.200	299.650	303.850	302.743
جنيه إسترليني	0.799	0.697	0.758	0.761
يورو	0.890	0.807	0.888	0.862
فرنك سويسري	1.011	0.954	0.996	0.990
ين ياباني	114.390	105.980	110.600	110.848

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. عرض النقد

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 38947.3 مليون دينار، مقابل نحو 37079.9 مليون في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 1867.3 مليونًا ونسبته 5.0%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو 397.6 مليونًا ونسبته 1.1% خلال السنة المالية السابقة.

> **نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن 2) بما نسبته 5% بعد تباطؤه خلال السنة المالية السابقة**

وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليعكس في جانبٍ منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء الملائمة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

الرسم البياني (4)

تطور مكونات عرض النقد (ن2)

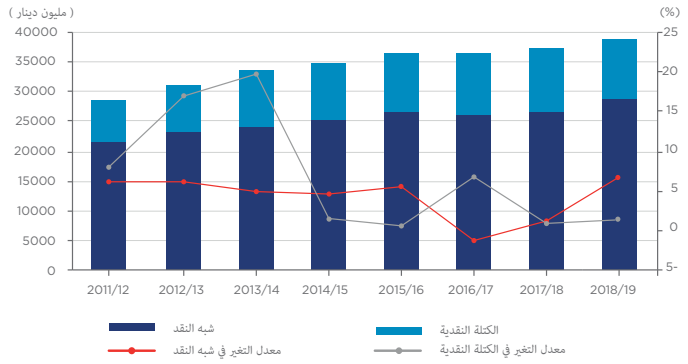

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (2)

تطورات عرض النقد (ن2)
(مليون دينار)

نهاية الفترة	2018/17	2019/18	تغير (2) عن (1)	
	(1)	(2)	قيمة	(%)
عرض النقد (ن2)	37079.9	38947.3	1867.3	5.0
الكتلة النقدية (ن1)، ومنها:	10388.9	10492.3	103.4	1.0
الودائع تحت الطلب	8665.1	8688.9	23.8	0.3
شبه النقد	26691.0	28455.0	1764.0	6.6
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	24102.0	25698.3	1596.3	6.6
الودائع بالعملات الأجنبية	2756.7	2756.7	167.7	6.5

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2) ضمن الوضع النقدي المجمّع لكلٍ من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2019/18 مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإنّ الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) والبالغة قيمته نحو 1867.3 مليون دينار ونسبته 5.0%، قد جاء نتيجة للارتفاع في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو 855.0 مليون دينار وبنسبة 4.2% من جهة، والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو 1012.4 ملايين دينار وبنسبة 6.0% من جهةٍ أخرى.

وجاء الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات والبالغ نحو 855.0 مليون دينار محصلة:

- الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 1886.4 مليون دينار وبنسبة 5.0% والتي جاءت محصلةً للزيادة في كلّ من: التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنحو 1861.8 مليون دينار وبنسبة 5.2% من جهة، وقيمة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 24.6 مليون دينار وبنسبة 1.4% من جهةٍ أخرى.
- الانخفاض في المطالب على الحكومة بنحو 138.7 مليون دينار وبنسبة 3.7%.
- الانخفاض في ودائع وحسابات الحكومة بنحو 974.2 مليون دينار وبنسبة 11.4%.
- الانخفاض في صافي الموجودات المحلية ضمن بند «أخرى» بنحو 892.8 مليون دينار وبنسبة 6.7%.

أما الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة والبالغ نحو 1012.4 مليون دينار، فقد جاء نتيجة:

- الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 853.8 مليون دينار وبنسبة 8.7%.
- الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 158.5 مليون دينار وبنسبة 2.3%.

جدول رقم (3)				
العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (مليون دينار)				
نهايـة الفتـرة	2018/17	2019/18	تغير (2) عن (1)	
	(1)	(2)	قيمة	%
صافي الموجودات المحلية:	**20291.0**	**21145.0**	**855.0**	**4.2**
- مطالب على القطاع الخاص	37365.7	39252.1	1886.4	5.0
- مطالب على الحكومة	-4828.0	-3715.1	-1112.9	-23.1
- ودائع وحسابات الحكومة*	-8577.9	-7603.7	-974.2	-11.4
- أخرى (صافي)*	-13324.8	-14217.6	-892.8	-6.7
صافي الموجودات الأجنبية:	**16788.9**	**17801.3**	**1012.4**	**6.0**
- البنك المركزي	9810.8	10664.6	853.8	8.7
- البنوك المحلية	6978.2	7136.7	158.5	2.3

* تُعبّر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشي على عرض النقد (ن2)، في حين تُعبّر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن2).

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (5)

العوامل المؤثرة في عرض النقد (ن2)

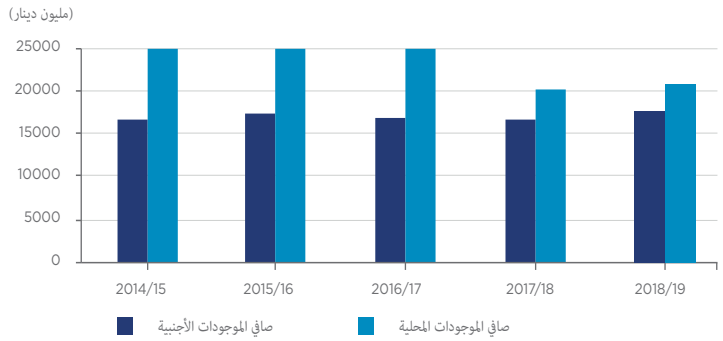

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (6)

صافي الموجودات الأجنبية لبنك الكويت المركزي

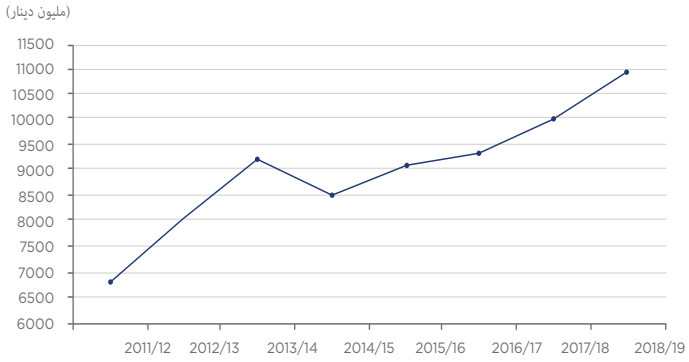

المصدر: بنك الكويت المركزي.

4. ودائع المقيمين بحسب نوعها:

> تراجع الودائع الحكومية بنسبة 11.5% بعد ارتفاعها خلال السنوات السابقة

تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنحو 1002.4 ملايين دينار وبنسبة 2.4% لتصل إلى نحو 43169.7 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/18 مقابل نحو 42167.3 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلةً للزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 1787.8 مليوناً وبنسبة 5.1%، والانخفاض في أرصدة ودائع الحكومة بنحو 785.4 مليون دينار وبنسبة 11.5% في نهاية السنة المالية 2019/18. أما الزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية، فقد جاءت نتيجة:

- الزيادة في ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي بنحو 1620.1 مليون دينار وبنسبة 4.9%.
- الزيادة في ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنحو 167.7 مليون دينار وبنسبة 6.5%.

الرسم البياني (7)

ودائع المقيمين بحسب أنواعها

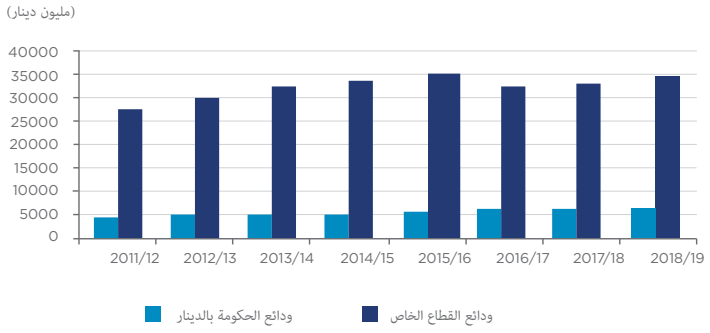

المصدر: بنك الكويت المركزي.

5. الأساس النقدي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد.

ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات، من أبرزها:

- نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية والمؤسسات المالية.
- إصدار سندات البنك المركزي.
- نظام قبول الودائع تحت الطلب من البنوك المحلية والمؤسسات المالية.

> ارتفاع أرصدة حسابات وودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى بنك الكويت المركزي كان المصدر الرئيسي لارتفاع الأساس النقدي

- ارتفع رصيد النقد المتداول بما قيمته 79.5 مليون دينار ونسبته 4.6% ليصل إلى نحو 1803.3 مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بمستواه البالغ 1723.8 مليون دينار في السنة السابقة.
- شهدت حسابات وودائع تحت الطلب خلال السنة المالية 2019/18 ارتفاعاً قيمته 482.3 مليون دينار ونسبته 38.2% لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو 1743.8 مليون دينار مقارنةً بمستواها البالغ 1261.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17.

الرسم البياني (8)

الأساس النقدي

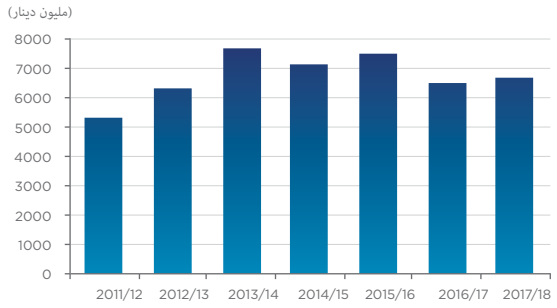

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- وفي هـذا المجـال، شـهدت أرصـدة ودائـع البنـوك المحليـة لأجـل والتـورق المقابـل لـدى البنـك المركـزي ضمـن نظـام قبـول الودائـع مـن تلـك البنـوك خـلال السـنة الماليـة 2019/18 ارتفاعـاً قيمتـه نحـو 545.2 مليـون دينـار ونسـبته 76.8% لتصـل في نهايـة السـنة الماليـة المذكـورة إلى نحـو 1255.2 مليـون دينـار، مقارنـةً بنحـــو 710.0 مليونًـا في نهايـة السـنة الماليـــة السـابقة 2018/17.

وترتيبًـا عـلى ذلـك، ارتفـع رصيـد الأسـاس النقـدي مـن نحـو 6732.5 مليـون دينـار في نهايـة السـنة الماليـة 2018/17 إلى نحـو 7773.0 مليونـاً في نهايـة السـنة الماليـة 2019/18، وبارتفـاع قيمتـه 1040.5 مليـون دينار ونسـبته 15.5%.

6. الائتمان المصرفي:

- شـهدت أرصـدة الجـزء النقـدي المسـتخدَم مـن التسـهيلات الائتمانيـة المقدمـة مـن البنـوك المحليـة إلى مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة المحليـة خـلال السـنة الماليـة 2019/18 ارتفاعـاً قيمتـه 1861.8 مليـون دينـار ونسـبته 5.2%، لتصـل في نهايـة السـنة الماليـة المذكـورة إلى نحـو 37420.8 مليـــون دينـار، مقارنـةً بمسـتواها البالـغ نحـو 35559.1 مليونًـا في نهايـة السـنة الماليـة السـابقة 2018/17.

> "التسهيـلات الشخصيـة والتسهيـلات الممنوحـة لقطاع العقار كانتا المحرك الرئيسـي في نمـو أرصـدة التسهيـلات الائتمانيـة"

وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساسًا نتيجة الزيادة في:

- التسهيلات الشخصية (بنحو 741.6 مليونًا وبنسبة 4.9%).
- التسـهيلات الممنوحـة للـشركات (بنحـو 1120.1 مليـون دينـار وبنسـبة 5.5%)، وضمـن ذلـك جـاءت الزيـادة في التسـهيلات الممنوحـة للـشركات محصلـةً للزيـادة في كل مـن القطاعـات التاليـة، ومـن أبرزهـا:
  - قطاع العقار (بنحو 387.7 مليون دينار وبنسبة 4.9%) مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة.
  - قطاع الصناعة (بنحو 61.5 مليون دينار وبنسبة 3.3%).
  - قطاع التجارة (بنحو 130.2 مليونًا وبنسبة 3.9%).
  - قطاع النفط الخام والغاز (بنحو 302.8 ملايين دينار وبنسبة 22.2%).
  - قطاع الإنشاء (بنحو 115.4 مليون دينار وبنسبة 5.8%).

ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية 2019/18 أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات التالية ومن أبرزها:

- قطاع المؤسسات المالية (غير البنوك) (بنحو 52.9 ملايين دينار وبنسبة 4.4%).
- قطاع الخدمات العامة (بنحو 0.1 مليون دينار وبنسبة 0.1%).

الرسم البياني (9)

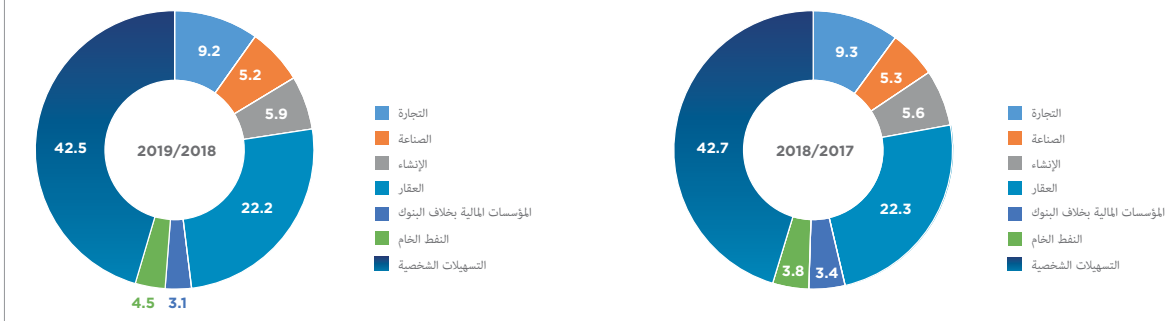

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (4)

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية
المقدمة من البنوك المحلية للمقيمين
(مليون دينار)

نهاية الفترة	2018/17	2019/18	تغير (2) عن (1)	
	(1)	(2)	قيمة	(%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة منه:	35559.1	37420.8	1861.8	5.2
التجارة	3316.1	3446.3	130.2	3.9
الصناعة	1888.4	1949.9	61.5	3.3
الإنشاء	1981.0	2046.4	115.4	5.8
المؤسسات المالية بخلاف البنوك	1197.4	1144.4	-52.9	-4.4
التسهيلات الشخصية	15167.2	15908.8	741.6	4.9
العقار	7926.6	8314.3	387.7	4.9
النفط الخام والغاز	1365.4	1668.2	302.8	22.2

المصدر: بنك الكويت المركزي.

7. إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ. إصدارات أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزي إمكانية استخدامها في تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك من خلال السوق الأولي لإصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لتلك الأدوات.

> "شهدت أرصدة أدوات الدين العام انخفاضًا بعد أن سجلت ارتفاعًا كبيراً خلال السنة المالية السابقة"

وفي هذا الإطار، لم يقم بنك المركزي خلال السنة المالية 2019/18 بطرح أي إصدار من سندات الخزانة، بينما استحق خلال تلك الفترة 13 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية بلغت نحو 1150.0 مليون دينار. وترتيبًا على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) في نهاية السنة المالية 2019/18 ليصل إلى نحو 3392.3 مليون دينار.

وقد بلغ رصيد مقتنيات البنوك المحلية لهذه الأدوات ما قيمته نحو 3392.3 مليون دينار وبما نسبته 100% في نهاية السنة المالية 2019/18.

الرسم البياني (10)

رصيد أدوات الدين العام

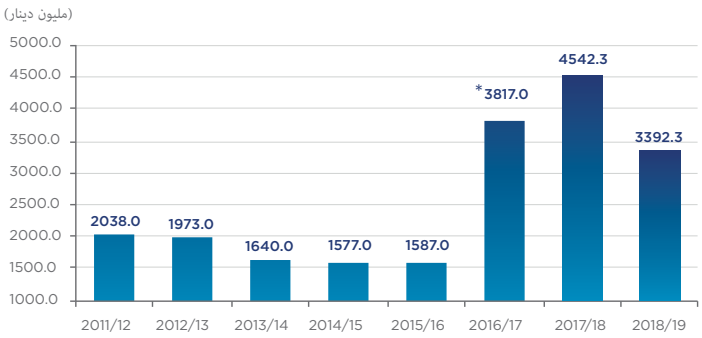

* بدأت عمليات التورق للدين العام في أبريل **2016**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب. سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 بطرح 40 إصدارًا من سنداته (سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بقيمة إسمية بلغت نحو 8740.0 مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية 40 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو 8740.0 مليون دينار.

وترتيبًا على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي والتورق المقابل، ليصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 2958.0 مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو 3028.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو 70.0 مليونًا ونسبته 2.3%.

ثانياً : التطورات المصرفية

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2019/18 ليصل إلى نحو 67431.4 مليون دينار، مقابل نحو 63876.0 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17، بما يمثل ارتفاعًا بنحو 3555.4 مليونًا وبنسبة 5.6%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

أ. على جانب الموجودات:

زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 1886.4 مليون دينار وبنسبة 5.0%، ليصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 39252.1 مليون دينار، مقابل نحو 37365.7 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17. وقد جاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو 1861.8 مليون دينار وبنسبة 5.2%، لتصل إلى نحو 37420.8 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/18، مقابل نحو 35559.1 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، والارتفاع في أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 24.6 مليون دينار وبنسبة 1.4%، لتصل إلى نحو 1831.3 مليون دينار، مقابل نحو 1806.6 ملايين في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو 982.9 مليون دينار وبنسبة 18.5%، ليصل إلى نحو 6290.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/18، مقابل نحو 5307.1 ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

ويأتي ذلك الارتفاع كمحصلةٍ للارتفاع في أرصدة كل من الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والتورق المقابل بنحو 456.0 مليونًا وبنسبة 36.5% (من نحو 1249.6 مليونًا إلى نحو 1705.6 ملايين)، وودائع لأجل والتورق المقابل بنحو 545.2 مليون دينار وبنسبة 76.8% (من نحو 710.0 ملايين إلى نحو 1255.2 مليونًا) من جهة، والانخفاض في مقتنيات البنوك المحلية في سندات البنك المركزي والتورق المقابل بنحو 66.5 مليون دينار وبنسبة 2.2% (من نحو 3037.2 مليوناً إلى نحو 2970.7 مليونًا) من جهةٍ أخرى.

الرسم البياني (11)

التوزيع النسبي لموجودات البنوك المحلية

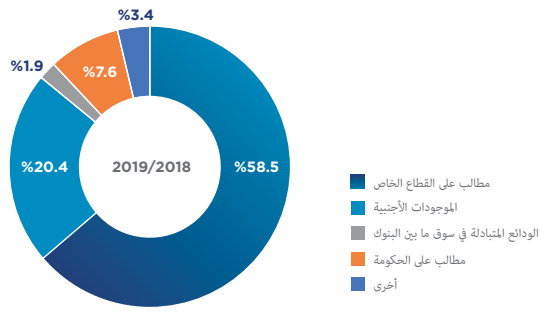

المصدر: بنك الكويت المركزي

ب. على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو 1787.8 مليون دينار وبنسبة 5.1%، لتصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 37144.0 مليون دينار، مقابل نحو 35356.1 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لنمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 1620.1 مليون دينار وبنسبة 4.9% في نهاية السنة المالية 2018/17، لتصل إلى نحو 34387.3 مليون دينار، مقابل نحو 32767.1 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. ونمو أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنحو 167.7 مليون دينار وبنسبة 6.5%، لتصل إلى نحو 2756.7 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/18، مقابل نحو 2589.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- تراجعت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو 785.4 مليون دينار وبنسبة 11.5%، لتصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 6025.7 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 6811.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17.
- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو 627.9 مليون دينار وبنسبة 7.3%، ليصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 9212.4 مليون دينار، مقابل نحو 8584.5 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17. ومن جانبٍ آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2019/18 نحو 17056.3 مليون دينار، مقابل نحو 16645.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17، أي بارتفاع قيمته 411.3 مليونًا ونسبته 2.5%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية نحو 25.3% في نهاية السنة المالية 2019/18 مقابل 26.1% في نهاية السنة المالية السابقة 2018/17.

الرسم البياني (12)

التوزيع النسبي لمطلوبات البنوك المحلية

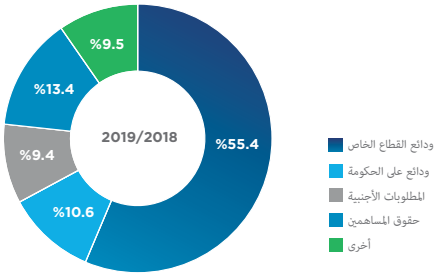

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (5)

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية
(مليون دينار)

البنـــــود	الأرصدة في نهاية السنة		التغير	
	2018/17	2019/18	القيمة	(%)
الموجودات				
المطالب على البنك المركزي	5307.1	6290.1	982.9	18.5
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	1188.8	1963.8	775.0	65.2
المطالب على الحكومة	4828.0	3715.1	-1112.9	23.1
المطالب على القطاع الخاص	37365.7	39252.1	1886.4	5.0
الموجودات الأجنبية	13004.5	13954.3	949.8	7.3
موجودات أخرى	2181.9	2256.0	74.1	3.4
إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات	**63876.0**	**67431.4**	**3555.4**	**5.6**
ودائع القطاع الخاص (المقيم)	35356.1	37144.0	1787.8	5.1
ودائع الحكومة	6811.1	6025.7	-758.4	-11.5
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	1105.7	1763.3	657.5	59.5
حقوق المساهمين	8584.5	9212.4	627.9	7.3
المطلوبات الأجنبية	6026.3	6817.6	791.3	13.1
مطلوبات أخرى	5992.2	6468.5	476.3	7.9
حسابات نظامية	**16645.0**	**17056.3**	**411.3**	**2.5**
عدد البنوك	23	23	-	-

المصدر: بنك الكويت المركزي

معـدل التضخـم:

تشير البيانات الصـادرة عن الإدارة المـركزية للإحصـاء إلى أن معـدل التضخـم السنـوي (مقاسًا بالتغيـر النسبـي في الرقـم القيـاسي العـام لأسعـار المستهـلك، سنـة الأساس2013=100) قد بلغ نحو 0.5% خلال السنة المالية 2019/18 مقابل نحو 1.2% خلال السنة المـالية 2018/17. وقد تمثلـت أهـم الأقسـام الرئيسيـة الأكثـر مساهمة في المعدل المشار إليه في كل من قسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (الوزن الترجيحي 11.4%) بمساهمة نسبية بلغت 50.3%، وقسم الاتصالات (الـوزن الترجيحي 4.0%) بمساهمة نسبية بلغت 32.8%، وقسم النقل (الوزن الترجيحي 7.5%) بمساهمة نسبية بلغت 23.4%، فيمـا تمثلت المسـاهمة النسبية السلبيـة في معدل التضخم خلال السنة المالية 2019/18 في قسم خدمات المسكن (الوزن الترجيحي 33.2%) بنحو 80.0%.

الرسم البياني (13)

التضخـــم

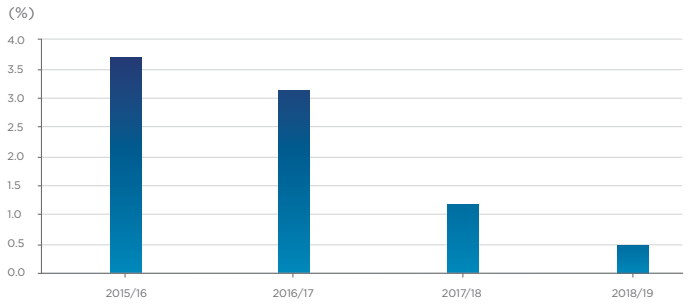

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

الرسم البياني (14)

المساهمة النسبية في معدل التضخم لأبرز الأقسام الرئيسية خلال السنة المالية **2019/18**

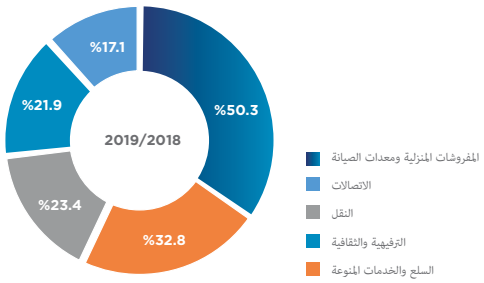

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانيًا: الجهود الرقابية
لبنك الكويت المركزي

الأركان الأساسية
THE BUILDING BLOCKS
60% require training
82% shortage in talent
680 institutions
2 مايو 2018

> استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة.

أولاً: أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/8/1 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية بشأن إخطار بنك الكويت المركزي بحالات الاختلاس والاحتيال والتزوير التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المصرفية خاصة مع تزايد حجم الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة إلى العملاء، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على سُمعة تلك المؤسسات ويساهم في زعزعة الاستقرار المالي بالدولة.
- أصدر بنك الكويت المركزي في 2018/8/15 تعليمات إلى جميع البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت بتوفير خدمة الرسائل النصية مجانًا لجميع عملائها الأفراد عن كل المعاملات المصرفية التي تتم على حساباتهم، بما فيها عمليات البطاقات المصرفية بأنواعها المختلفة والمعاملات الإلكترونية الأخرى التي يقوم بها العميل، إلا في الحالات التي يطلب فيها العميل التواصل معه بطرق أخرى كالبريد الإلكتروني أو الإشعارات التي ترسل عبر تطبيقات الهواتف الذكية، على أن تلتزم البنوك بتوفير الأنظمة الإلكترونية التي تدعم هذه الخدمات، بحيث تُطبّق هذه الخدمات بالكامل ابتداءً من 2018/9/16.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/9/23 تعليمات موجهة إلى مقدمي خدمات ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، الذي أسند لبنك الكويت المركزي كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في هذا الشأن.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/11/10 تعليمات في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، حيث تم بموجبها إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية تمثلت أساسًا في زيادة مبلغ القرض الاستهلاكي الذي يُمنح للعميل بما لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي ولا يدخل ضمن الحد الأقصى للقرض الاسكاني الذي يبلغ 70 ألف دينار كويتي. وأكدت هذه التعليمات على الشفافية في منح هذه القروض وذلك من خلال قيام الجهة المانحة للقرض بتوفير المعلومات اللازمة للمقترض قبل توقيعه للعقد والحصول على كافة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني بشكل سليم، ومن أهمها توفير جداول إحصائية واضحة لاطلاع العميل عليها تبيّن قيمة أقساط القرض وعددها والفوائد التي يتم تحصيلها حتى نهاية العقد. وتؤكد التعليمات أيضًا على الجهة المانحة بشأن دراسة الوضع الائتماني للعميل والوقوف على الغرض من القرض المطلوب ومدى حاجة العميل لهذا القرض، وتقديم المشورة المالية للعملاء -سواء عند المنح أو أثناء أجل التمويل- والوقوف على طبيعة التزاماتهم وإيضاح مخاطر زيادة الالتزامات عليهم وإثقال كاهلهم خاصة في حالة تغير الأوضاع المالية لهم بسبب تغير العمل أو التقاعد.
- في إطار استكمال جهود بنك الكويت المركزي في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال التقنيات المالية الحديثة، فقد تم في 2018/11/26 إصدار وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لدعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتنظيمها رقابيًا بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي. ويتمثل الهدف الأساسي من وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في تعزيز دور بنك الكويت المركزي في تبني الابتكار وتشجيعه عن طريق إعفاء المشارك في البيئة الرقابية التجريبية مؤقتًا من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية أو استيفاء التراخيص المطلوبة، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لاختبار المنتجات والخدمات المقترحة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني أو المرتبطة بها.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/12/3 إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل تعميمًا بشأن تعديل القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة فيمن يعين رئيسًا للجهاز التنفيذي في بنك/ شركة تمويل، وفيمن يعين نائبًا أو مساعدًا لرئيس الجهاز التنفيذي في بنك/شركة تمويل، حيث تم إضافة مجال تقنية المعلومات للمؤهلات العلمية التي يحصل عليها المرشح لهذه الوظائف.
- في إطار اهتمام بنك الكويت المركزي بتحقيق الاستقرار المالي وسلامة القطاع المصرفي ومتانته، وذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير وأفضل الممارسات العالمية، فقد أصدر تعميمًا بتاريخ 2018/12/25 بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، حيث يتعين على البنوك المحلية الالتزام بإعداد البيانات المالية كما في 2018/12/31 وفقًا لمتطلبات المعيار المذكور. وفيما يتعلق بمحفظة التسهيلات الائتمانية/ التمويل، فإنه يتعين احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمتطلبات المعيار رقم 9 مع الالتزام بتوجيهات البنك المركزي في هذا الخصوص، أو وفقًا للتعليمات الصادرة من البنك المركزي بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها، أيهما أكبر.
- في إطار السعي نحو تطوير كوادر بشرية مؤهلة فنيًا ومهنيًا في أصول الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي على عمليات البنوك والمؤسسات الإسلامية قام بنك الكويت المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بإعداد شهادة «المدقق الشرعي المعتمد»، حيث حرص على أن تغطي مجال التدقيق على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها أنشطة الاستثمار المالي والتأمين، بما يحقق لها الشمول في مجالات نشاط الصناعة المالية الاسلامية. كما تم إلزام المدققين الشرعيين الجدد والحاليين بالحصول على شهادة «المدقق الشرعي المعتمد» من معهد الدراسات المصرفية. وقد تم إطلاق هذه الشهادة بتاريخ 2019/3/3، وهذه الشهادة معتمدة من كلٍ من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومركز الكويت للاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: أعمال وأنشطة أخرى

- إعداد وتوقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بتاريخ 2018/1/17 وذلك في إطار التنسيق والتعاون فيما بين الجهتين بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية وإصدارها وتداولها والخاضعة لرقابة الهيئة.
- تنظيم المؤتمر العالمي حول المالية الإسلامية بتاريخ 2018/5/2 تحت عنوان «المالية الإسلامية: أطروحة عالمية» في دولة الكويت برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.
- تنظيم ورشة عمل حول معايير التحوط الإسلامية وإدارة السيولة والصكوك في أكتوبر 2018 بالتنسيق مع السوق المالية الإسلامية الدولية (International Islamic Financial Market).
- تنظيم ورشة عمل للعام الرابع على التوالي لمسؤولي وموظفي جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت خلال الفترة من 21-2017/11/23 تحت عنوان « متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".
- في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتدريب الكوادر الوطنية والخليجية وتعزيز أساليب الرقابة المصرفية وتطبيق أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في هذا الشأن، استضاف بنك الكويت المركزي خلال الفترة من 24 - 28 /3/ 2019 حلقة نقاشية رفيعة المستوى حول الرقابة والإشراف المصرفي، نظمها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)، وذلك بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تنظيم الدورة الثانية من «برنامج قادة الأمن السيبراني» لتنمية الكوادر الوطنية في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وبناء القدرات الفنية في مجال أمن وتقنية المعلومات، لتعزيز حصانة القطاع المالي والمصرفي في مواجهة مخاطر التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي، بما يضمن تبني أحدث التقنيات مع الحد من مخاطرها في الوقت ذاته.
- إنشاء فريق التقنيات المالية بتاريخ 2018/12/18 التابع لقطاع الرقابة والذي يعمل على تعزيز دور بنك الكويت المركزي في شأن تطوير خدمات الدفع والتسوية الإلكترونية وفحص ودراسة وتقييم الطلبات الخاصة بالمنتجات/ الخدمات ذات التقنية المالية وتنفيذ اختبارات البيئة الرقابية التجريبية.
- تنظيم ورشة عمل بالتنسيق مع وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" Standard & Poors – S&P في أكتوبر 2018 حول منهجية التقييم السيادي والتقييم الائتماني للبنوك.

ثالثًا: أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

النقد المتداول

عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك

٢٠١٧

أولاً: النقد المتداول

رصيد النقد المتداول

تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2019/18 بلغ نحو 1803.3 ملايين دينار كويتي ، مقابل نحو 1723.8 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 79.5 مليون دينار ونسبته 4.6%، وتراوح رصيد النقد المتداول خلال السنة المالية 2019/18 ما بين:

- 1878.8 مليون دينار كويتي كأعلى رصيد في نهاية شهر مايو 2018.
- 1665.7 مليون دينار كويتي كأدنى رصيد في نهاية شهر سبتمبر 2018.

> ارتفاع قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2019/18 بما نسبته 4.6%

الرسم البياني (15)

النقد المتداول

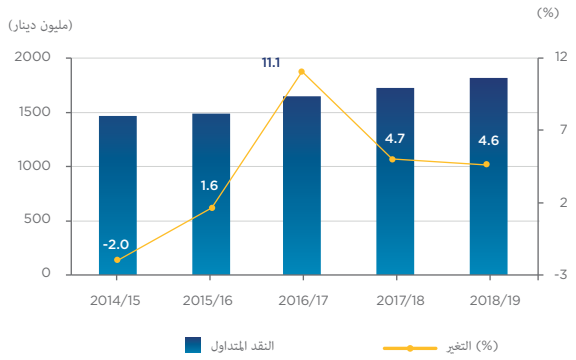

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جودة أوراق النقد المتداولة

استمر بنك الكويت المركزي في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

ثانياً: عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

- عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

> ارتفاع إجمالي قيمة عمليات غرفة المقاصة خلال السنة المالية 2019/18 ليبلغ نحو 17.0 مليار دينار

فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية 2019/18 ليبلغ نحو 17.0 مليار دينار لعدد 2.93 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 5796.9 ديناراً للعملية، مقابل نحو 15.5 مليارًا لعدد 2.78 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 5566.6 ديناراً للعملية خلال السنة المالية السابقة 2018/17.

الرسم البياني (16)

عمليات المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

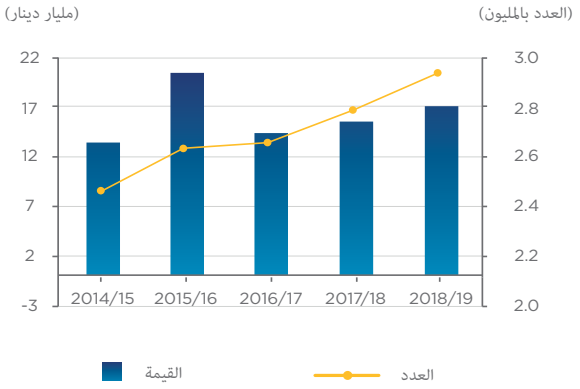

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية

> انخفاض قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية بما قيمته 24.37 مليار دينار و نسبته 8.4%

- تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين «كاسب» (KASSIP) بلغت خلال السنة المالية 2019/18 نحو 265.76 مليار دينار مقابل نحو 290.13 مليارًا خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته 24.37 مليار دينار ونسبته 8.4%.

الرسم البياني (17)

قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (كاسب)

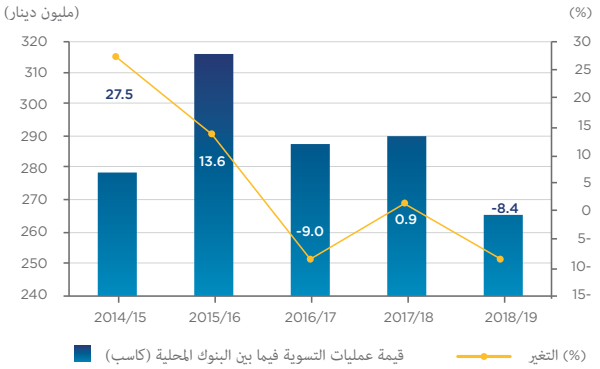

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثاً: الحوالات والمعاملات المصرفية

- الحوالات المصرفية المحلية

> ارتفع إجمالي قيمة الحوالات المصرفية المنفذة محليًا خلال السنة المالية 2019/18 بما نسبته 0.5%

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 بتنفيذ 9084 حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1615.2 مليون دينار، مقابل 8895 حوالة مصرفية قيمتها نحو 1606.2 ملايين دينار خلال السنة المالية السابقة 2018/17.

الرسم البياني (18)

الحوالات المصرفية التي تم تنفيذها لصالح وزارات ومؤسسات الدولة

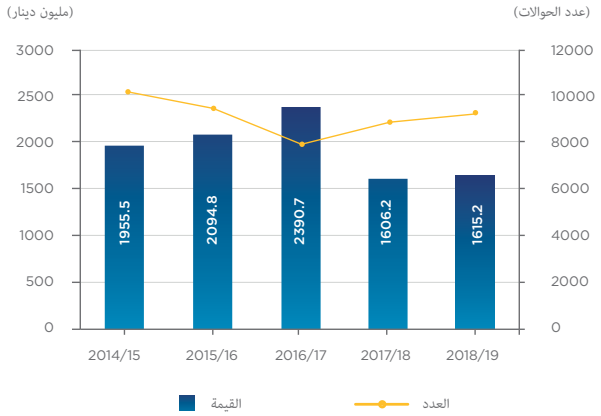

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- المعاملات المصرفية الخارجية

وفيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية 2019/18، فقد تمثلت بالبيان التالي:

جدول (6)

المعاملات المصرفية الخارجية المنفذة لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية

البيان	العدد	القيمة (بالدينار الكويتي)
أولاً: الاعتمادات المستندية		
1 - الاعتمادات المفتوحة		
- اعتمادات محلية	-	-
- اعتمادات أجنبية	14	43,446,478
المجموع	**14**	**43,446,478**
2 - الاعتمادات المدفوعة		
- اعتمادات محلية	11	3,432,271
- اعتمادات أجنبية	87	477,196,034
المجموع	**104**	**480,628,305**
3 - التعديلات		
- اعتمادات محلية	3	-
- اعتمادات أجنبية	46	1,864,066
المجموع	**49**	**1,864,066**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعًا: الموارد البشرية
في بنك الكويت المركزي

أعداد العاملين في بنك الكويت المركزي

المهمات الرسمية

البرامج والدورات التدريبية

الشهادات المهنية والبعثات الدراسية

في إطار تطور إحصاءات العاملين في بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية 2019/2018، يتبيّن ما يلي:

أولاً: أعداد العاملين في بنك الكويت المركزي

- إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت

بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي 962 موظفًا في نهاية السنة المالية 2019/2018، مقابل 990 موظفًا بنهاية السنة المالية السابقة. وبلغ عدد الموظفين الكويتيين 866 موظفًا (يشكلون ما نسبته 90% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية 2019/2018 مقابل 895 موظفًا (90.4% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية السابقة 2018/2017.

الرسم البياني (19)

تطور إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي

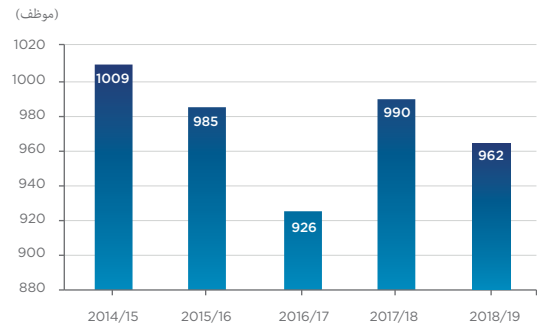

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (20)

توزيع العاملين في بنك الكويت المركزي بحسب الجنسية خلال السنة المالية **2019/2018**

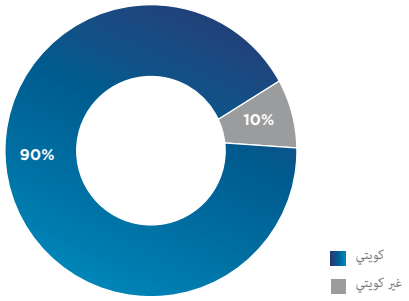

المصدر: بنك الكويت المركزي

- عدد العاملين الجدد

شهدت السنة المالية 2019/2018 تعيين 10 موظفين جدد منهم 7 كويتيين (بنسبة 70% من إجمالي المعينين). وأخذًا بالاعتبار الإعلان عن الوظائف في بنك الكويت المركزي في الفترة من 27 مارس إلى 10 أبريل 2017، فقد بلغ إجمالي عدد التعيينات 147 موظفاً في السنة المالية السابقة 2018/2017 منهم 141 كويتيًا (بنسبة 95.9% من إجمالي المعينين).

الرسم البياني (21)

تطور عدد العاملين الجدد في بنك الكويت المركزي بحسب الجنسية خلال السنة المالية **2019/2018**

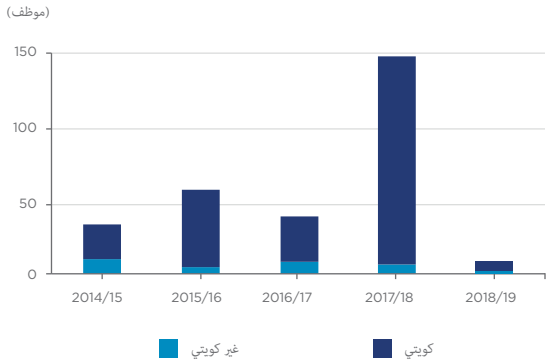

المصدر: بنك الكويت المركزي

- انتهاء خدمة العاملين

شـهدت السـنة الماليـة 2019/2018 انتهـاء خدمـة 38 موظفًا، حيـث كانـت الأسـباب هـي الاسـتقالة (16 موظفـاً)، والتقاعـد (12 موظفـاً)، وانتهـاء خدمـــة (موظـف واحـد)، وإنهـاء خدمـة (6 موظفـين)، والوفـاة (3 موظفـين).

ثانياً : المهمات الرسمية

- المؤتمرات والاجتماعات خارج دولة الكويت

تـم إيفـاد عـدد 70 موظفًـا (زيـادة بنسـبة 29.6% عـن السـنة الماليـة السـابقة 2018/2017) للمشـاركة في حضـور 39 مؤتمـرًا واجتماعًـا خـارج دولـة الكويـت خـلال السـنة الماليـة 2019/2018، مقابـل إيفـاد عـدد 54 موظفًـا للمشـاركة في حضـور 34 مؤتمـرًا واجتماعًـا خـارج دولـة الكويـت خـلال السـنة الماليـة السـابقة 2018/2017.

الرسم البياني (22)

عدد المؤتمرات والاجتماعات خارج دولة الكويت

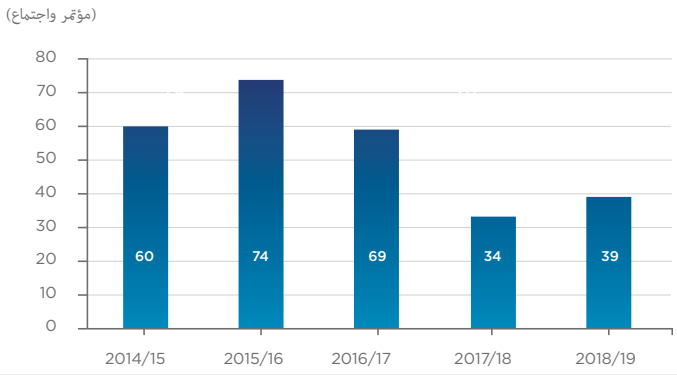

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثاً: البرامج والدورات التدريبية

- الدورات التدريبية

قام بنك الكويت المركزي بإعداد وتنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة لتنظيم برامج مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك من ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، وإيفاد مجموعة من موظفي البنك لحضور برامج، ودورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي أو المالي أو الاقتصادي أو الإداري أو في مجال الحاسب الآلي وذلك وفقًا للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل وذلك على النحو التالي:

أ. داخل الكويت:

تم خلال السنة المالية 2019/2018 إيفاد عدد 1248 موظفًا (بزيادة بنسبة 3.6% عن السنة المالية السابقة 2018/2017) لحضور 157 دورة وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية مثل (معهد الدراسات المصرفية، المعهد العربي للتخطيط، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وديوان المحاسبة، ووزارة المالية، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، وبعض البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وجهات التدريب المحلية الأهلية المتخصصة، ومكاتب تدقيق الحسابات، وديوان الخدمة المدنية). وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة 2018/2017 إيفاد 1204 موظفاً لحضور 137 برنامج تدريبي داخل دولة الكويت.

ب. خارج الكويت:

تم خلال السنة المالية 2019/2018 إيفاد 105 موظفين لحضور 75 دورة تدريبية، بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواءً على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات (معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، والبنوك المركزية العربية والأجنبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الفيدرالي الأمريكي والنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وسويف، وجيرزينسي سنتر). وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة 2018/2017 إيفاد 102 موظفًا لحضور 65 برنامج تدريبي خارج دولة الكويت.

الرسم البياني (23)

عدد الدورات التدريبية المتخصصة داخل وخارج الكويت

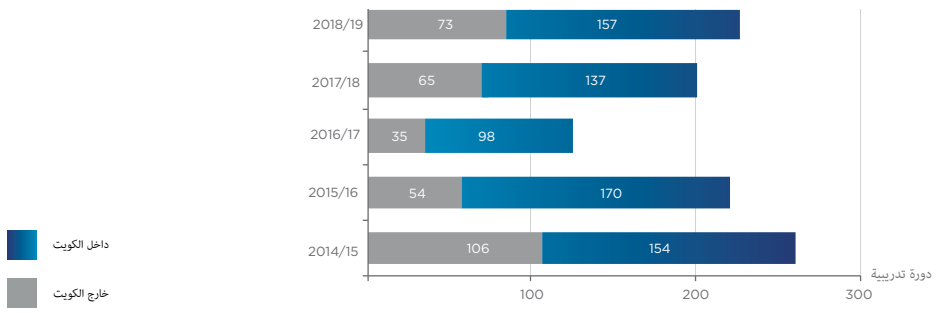

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- تأهيل الخريجين الكويتيين حديثي التخرّج

استمر بنك الكويت المركزي بتنظيم برامج تدريبية للمتدربين الجدد حديثي التخرج ممن تم إبرام عقود التدريب معهم خلال السنة المالية السابقة 2018/2017 وعددهم 65 متدربًا.

- تدريب طلبة الجامعات والمعاهد

تم تدريب مجموعة من طلبة الجامعات والمعاهد (جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كلية الشرق الأوسط) في عدد من إدارات ومكاتب البنك، وبلغ عددهم 22 طالبًا خلال السنة المالية 2019/2018، مقارنة بعدد 8 طلاب خلال السنة المالية السابقة 2018/2017.

- المشاركة في برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج للعمل في القطاع المصرفي

يشارك بنك الكويت المركزي وللعام الثامن على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية الأخرى في «برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج للعمل في القطاع المصرفي» الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي ومدته سنة ميلادية، حيث يجري حاليًا تنظيم الدفعة الثامنة لهذا البرنامج، بالإعداد لتدريب المشاركين فيه من الكويتيين حديثي التخرج اعتبارًا من شهر مارس عام 2018. وتم بموجب هذا البرنامج تخصيص عدد 3 خريجين جامعيين لبنك الكويت المركزي للمساهمة في البرنامج.

رابعاً: الشهادات المهنية والبعثات الدراسية

- برنامج الشهادات المهنية

تم إيفاد 10 موظفين خلال السنة المالية 2019/2018 لحضور 4 برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة، مقارنة بعدد 7 موظفين في السنة المالية السابقة 2018/2017.

- الدراسات العليا

وافق بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/2018 على إيفاد عدد 4 من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط منح البعثة الدراسية لاستكمال الدراسات العليا خارج دولة الكويت. علمًا بأنه لم يتم إيفاد أي موظف ببعثة دراسية خارج دولة الكويت في السنة المالية السابقة 2018/2017.

الرسم البياني (24)

إجمالي عدد الموظفين المبتعثين للدراسات العليا

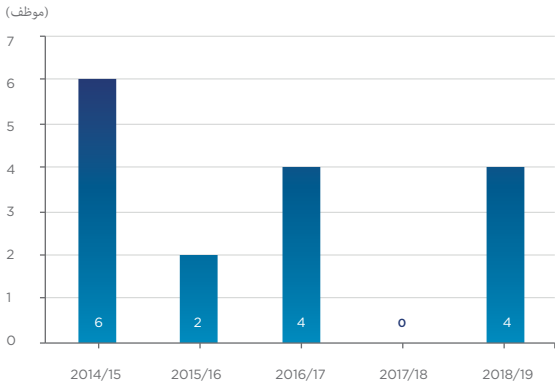

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- استكمال الدراسة بعد ساعات الدوام الرسمي في بنك الكويت المركزي

وافق بنك الكويت المركزي في السنة المالية 2019/2018 على طلبات استكمال الدراسة لعدد 10 موظفين للدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي، مقارنةً بعدد 10 طلبات استكمال الدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي خلال السنة المالية السابقة 2018/2017. وقامت إدارة الموارد البشرية بعمل الإجراءات اللازمة وتنظيم عملية الدراسة بعد الدوام الرسمي وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها في البنك.

الرسم البياني (25)

عدد طلبات استكمال الدراسة خارج ساعات االدوام الرسمي

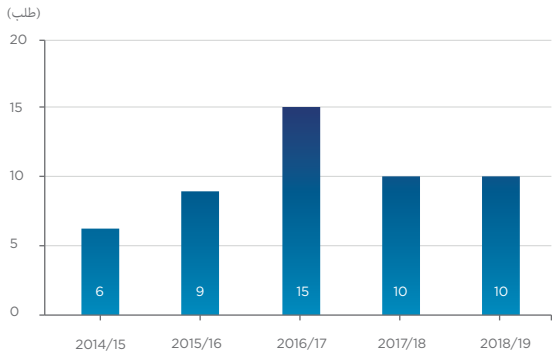

المصدر: بنك الكويت المركزي.

خامسًا: أعمال وأنشطة أخرى

جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات

جهود بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز التواصل مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي

الإجتماع
التاسع
والستون

أولاً: جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات

> استمرت خلال السنة المالية 2019/18 جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية في هذا المجال.

- مشروع «نظام الخدمات المصرفية الحكومية»

تم البدء بتشغيل نظام الخدمات المصرفية الحكومية والذي يساهم في تسهيل وسرعة إنجاز الأعمال المصرفية المرتبطة بالجهات الحكومية، حيث يتيح النظام لتلك الجهات خدمات مصرفية متكاملة تتضمن القدرة على إجراء التحويلات المالية أو أوامر الدفع الخاصة بها أو الاطلاع على العمليات وتفاصيل البيانات الخاصة بحساباتها المصرفية.

ويعزز النظام الكفاءة التشغيلية لدى الجهات الحكومية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، ويختصر النظام الجهد والوقت بما يضمن السرعة والدقة والكفاءة في تنفيذ الأعمال اليومية الخاصة بالجهات الحكومية.

- مشروع « نظام الكويت الوطني للمدفوعات (**KNPS**)»

يهدف المشروع والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع البنوك الكويتية إلى تعزيز كفاءة نظم الدفع والتسوية وفق أفضل الممارسات الدولية، إضافة إلى تطوير العمليات والأنظمة الداخلية للبنوك وتقديم خدمات إلكترونية متطورة لعملائها والتحول تجاه تبني التكنولوجيا الرقمية. ومن المتوقع طرح أول باقة من الخدمات المصرفية خلال السنة المالية 2020/2019. ويتضمن مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات 8 أنظمة حديثة ومتطورة هي الآتي:

- نظام المقاصة الآلية للمدفوعات.
- نظام حماية الأجور.
- نظام التقاص الوطني للمدفوعات من خلال الأجهزة الذكية.
- نظام إدارة المطالبات المالية.
- النظام الآني للتسويات الاجمالية 24 /X7 .
- نظام العملة الرقمية.
- نظام شاشات التقارير والمتابعة اليومية.
- النظام الإلكتروني لعرض ودفع الفواتير.

- مشروع «نظام تحليل البيانات والتقارير»

يهدف النظام إلى تسهيل عرض وتحليل التقارير والبيانات آليًا دون اللجوء إلى الإعداد اليدوي للتقارير بما يوفر الجهد والوقت، وكذلك يتيح توافر المعلومات بشكل دقيق وآني بما يساهم في تطوير وتعزيز كفاءة أعمال البنك.

- ترقية نظام سويفت

تم استكمال إجراءات ترقية نظام سويفت إلى النسخة المحدثة، وذلك وفق متطلبات شركة سويفت العالمية، حيث يوفر هذا التحديث خدمات آمنة وفعالة لعملاء نظام سويفت.

- تطوير نظام الحضور والانصراف

تم تطوير النظام الخاص بحضور وانصراف الموظفين بما يؤمن الدقة في البيانات والسرعة والكفاءة في إنجاز العمل.

- تطوير عدة برامج وأنظمة آلية يتضمن الآتي:

- نظام شركات التمويل الإسلامية.

- نظام شركات التمويل التقليدية.

- نظام بنك الائتمان الكويتي.

- نظام شركات الاستثمار الإسلامية.

- نظام شركات الاستثمار التقليدية.

كما تم تطوير قاعدة البيانات الإحصائية لأغراض رقابية، مثل (النشرة والتحليل المالي ومراجعة المركز المالي، ومراقبة البيانات، وإصدار إحصائيات)، بحيث تقوم الجهات بتحميل البيانات إلى النظام مباشرة، ومن ثم يعمل النظام آلياً على التأكد من صحة البيانات قبل اعتمادها من قبل الموظف المختص.

- الربط الآلي مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية

تم الانتهاء من إجراءات الربط الآلي مع قواعد بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بما يتيح سرعة مطابقة البيانات والتحقق من صحتها آليًا وبما يوفر الجهد والوقت، وكذلك يعزز من الكفاءة التشغيلية لعمليات البنك.

ثانياً: جهود بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز التواصل مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/2018 بعدة أنشطة في إطار حرصه على تحقيق الأهداف المنوطة به، واستمرار دوره في توثيق الروابط مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي، وذلك في إطار الاستجابة للمتغيرات المتسارعة التي تشهدها الوسائط الإعلامية وتقنياتها ومواصلة مسيرته في تحقيق التطلعات المنشودة، حيث اتخذ بنك الكويت المركزي سياسة إعلامية متوازنة تبرز الإنجازات وتُعرّف المجتمع والمهتمين بجهود وإنجازات البنك المركزي، حيث قام في هذا المجال بما يلي:

- الاتصال والنشر والترويج

تعزيزًا للحضور المتوازن وتدعيماً للصورة المتميزة لبنك الكويت المركزي، ومواكبةً للتطورات المتلاحقة التي تشهدها صناعة الإعلام، فقد حرص بنك الكويت المركزي على انتهاج سياسة إعلامية متوازنة تهدف إلى إبراز إنجازات البنك ودوره الحيوي المستمد من أهدافه وأغراضه والمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية البنك في سبيل المحافظة على الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وممارسة الدور الرقابي على السياسات النقدية والنظام المصرفي في الدولة وذلك من خلال ما يلي:

- نشر عدد (34) مادة صحافية تنوعت ما بين تصريح وبيان وخبر وذلك في الصحف المحلية ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) ووكالات الأنباء الأخرى لمواكبة التطورات التي تشهدها أعمال بنك الكويت المركزي.
- بث عدد (401) مادة على منصات وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك والتي تنوعت ما بين تويتر، إنستجرام، فيسبوك، لينكدإن ويوتيوب.
- التطوير المستمر لحسابات البنك على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك، والعمل على زيادة عدد المتابعين وصولاً لبناء قاعدة عريضة من المتابعين لحسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك.
- رصد ومراجعة وتحليل عينات من إعلانات الجهات الخاضعة لرقابة البنك في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي للتعرف على مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة لها.
- إعداد ونشر عدد (66) إعلان توضيحي «إنفوجرافيك» باللغتين العربية والإنجليزية لتعريف المجتمع والمهتمين بالمستجدات بشكل تفصيلي ومُبسط.

- تنمية وتطوير العلاقات المؤسسية.

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 بالعمل على تعزيز علاقاته المؤسسية من خلال التعاون مع العديد من الجهات ذات الصلة بأعمال البنك ومنها:

- معهد الدراسات المصرفية

مواصلة التعاون مع المعهد في تطوير الاستراتيجية الإعلامية عبر المنصات الإعلامية المتنوعة للبرامج التي بادر بنك الكويت المركزي باطلاقها عبر معهد الدراسات

المصرفية التي تعنى بالمسؤولية المجتمعية للقطاع المصرفي في المجالات المرتبطة بخدمة المجتمع، بما في ذلك بناء كوادر وكفاءات وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، وهي على النحو التالي:

- جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي وجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.
- برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي.
- برنامج قادة الأمن "السيبراني".
- برنامج ابتعاث الكويتيين للماجستير.

• اتحاد مصارف الكويت

مواصلة التعاون مع الاتحاد في مختلف المشاريع ذات الطابع التوعوي والإعلامي بما فيها التحفيز على مشروع حملة التوعية المصرفية الموجهة لعملاء القطاع المصرفي في دولة الكويت.

• البنوك الكويتية وشركات التمويل

تم التعاون مع البنوك الكويتية خلال السنة المالية 2019/18 في تعزيز الجهود الرامية إلى توعية عملائها، وجاء التعاون على النحو التالي:

- تنظيم ومتابعة الحملة المشتركة مع البنوك بشأن آلية تقديم الشكاوى تجاه الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وذلك عبر نشر «فيديوغراف» توضيحي عبر الوسائل الإعلامية لدى البنوك (المطبوعات، وسائل التواصل الاجتماعي، الموقع الإلكتروني للبنك).
- الإعلان عن المسكوكات التذكارية التي يصدرها بنك الكويت المركزي.
- التعريف بمشروع البيئة الرقابية التجريبية للابتكارات التقنية من خلال نشر الإعلانات التعريفية بالمشروع.
- الإعلان عن البرامج التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية.
- الإعلان الخاص بالحفاظ على سرية المعلومات المصرفية (ضوابط تمرير البطاقة المصرفية في الأنظمة الآلية).
- نشر تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد وأسس منح البنوك وشركات التمويل للقروض وعمليات التمويل الشخصية للأغراض الاستهلاكية والاسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية.
- نشر الإعلان الخاص بالوظائف الشاغرة لدي صندوق النقد الدولي.
- الحملة التعريفية بتعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.
- الإعلان عن خدمة توفير أجهزة العيادي في المجمعات التجارية من قِبل بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية وشركة (كي-نت).

• وزارة الإعلام

مواصلة التعاون مع الوزارة عبر تزويدها بأخبار بنك الكويت المركزي ليتم بثها عبر قنواتها ومنصاتها المتعددة، وكذلك إعداد تقارير توعوية وتثقيفية للمواطنين، بالإضافة إلى تغطية الأحداث والفعاليات الخاصة ببنك الكويت المركزي.

• وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

مواصلة التعاون معها في تغطية ونشر أحداث بنك الكويت المركزي ومؤتمراته وأنشطته.

• المشاركة في المناسبات الوطنية والخليجية والعالمية

شارك بنك الكويت المركزي وإزدان مبناه بتصاميم خاصة بالإضاءة الخارجية للمبنى في مناسبات عدة من بينها العيد الوطني لدولة الكويت، والترحيب باستضافة دولة الكويت لكأس الخليج، واستئناف المشاركة الدولية للمنتخب الوطني والرياضة الكويتية، والذكرى الرابعة لتسمية حضرة صاحب السمو قائدًا للعمل الإنساني، والاعياد الوطنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

• التغطية الإعلامية للمؤتمرات والفعاليات

- المؤتمر العالمي للمالية الإسلامية: أطروحة عالمية واجتماعات المجلس الأعلى للخدمات المالية الإسلامية.

مشاركة بنك الكويت المركزي بمناسبة استضافة دولة الكويت للقمة الخليجية ٣٨

- الحملة التعريفية بتعليمات أنظمة الدفع الإلكتروني.
- التعليمات الخاصة بقواعد وأسس منح البنوك وشركات التمويل للقروض وعمليات التمويل الشخصية للأغراض الاستهلاكية والاسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية.
- الملتقى العالمي للمعلوماتية – جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.
- الاجتماعات (69-70-71) للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- اجتماعات مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي وعدد من ورش العمل والحلقات النقاشية بالتعاون مع عدد من الجهات المحلية والإقليمية.

- توطيد العلاقات العامة والاجتماعية

تقويةً لأواصر العلاقات الجيدة بين البنك والمؤسسات العالمية والمحلية ذات الصلة فضلاً عن العلاقات بين البنك وموظفيه فقد حرص بنك الكويت المركزي على تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات في التواصل مع الجميع لتوطيد العلاقات والحفاظ على مستوى إيجابي من التعامل على المستويات المهنية والشخصية إيمانًا منه بأهميتها في تحسين النتائج العامة لصورة البنك وأداء منتسبيه، وفي سبيل ذلك قام بنك الكويت المركزي بتنظيم عدد من الأحداث والفعاليات وورش العمل كالتالي:

أ. قام بنك الكويت المركزي بتنظيم اجتماعات وملتقيات ومؤتمرات وورش عمل منها:

- (6) ورش عمل في موضوعات مختلفة.
- مؤتمران صحفيان.
- (4) حملات في مجالات متنوعة.

- استضافة الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- الاجتماع الـ 71 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- تنظيم الملتقى العالمي للمعلوماتية، ومؤتمر المالية الإسلامية.

ب. في إطار المسؤولية الاجتماعية لبنك الكويت المركزي، قام البنك بتنظيم البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة للمجتمع كتقديم خدمة توزيع العيادي في المجمعات التجارية.

ج. تنظيم زيارتين ميدانيتين إلى مقر البنك لمؤسسات أكاديمية ورسمية للتعرف على أغراض وأعمال بنك الكويت المركزي.

د. تنظيم استقبال للاحتفال بالأعياد الوطنية، وحفل لتكريم الموظفين المتميزين عن العام 2017.

هـ. تنظيم (4) محاضرات توعوية تثقيفية لموظفي البنك في مجالات التوازن الغذائي، وتطوير الذات، والتعامل مع الحوادث والحرائق.

و. تنظيم البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة لموظفي البنك لتشجيعهم على تقديم المساهمات ومد يد العون لمستحقي المساعدة على المستويين الداخلي والخارجي.

- التوثيق والعرض المتحفي.

إيمانًا بدور البنك في نقل ثقافته وخبراته المتراكمة واعتزازًا بتاريخه وتوثيقاً للمحطات التاريخية في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وأيضًا توثيقًا لدور القيادات التاريخية التي تعاقبت على قيادة دفة العمل في البنك، عمل بنك الكويت المركزي على:

- متابعة إجراءات تنفيذ مشروع متحف بنك الكويت المركزي.
- مواصلة الجهود في الاطلاع على ما تحويه مراكز الحفظ لدى إدارات البنك من وثائق تاريخية ومقتنيات.
- البدء في مشروع ترميم التالف من الوثائق التاريخية لدى بنك الكويت المركزي.
- تنظيم زيارات ميدانية لشركتي "The Royal Mint" و "De La Rue" في المملكة المتحدة وزيارة لمتحف البحرين المركزي، للاطلاع على مقتنياتهم ولبحث سبل التعاون في توفير المقتنيات الخاصة ببنك الكويت المركزي.

- الإنتاج الفني والمطبوعات.

حرصًا على إخراج المواد المطبوعة للبنك في أبهى صورة وتأسيسًا لهوية موحدة جديدة للبنك واستخدامها في مطبوعاته وتقاريره وضبطًا للمصاريف وترشيدًا للإنفاق وتنفيذًا للأعمال الدورية لقسم المطبعة، قام بنك الكويت المركزي بالعديد من الإنجازات نوجزها فيما يلي:

- طباعة كافة التقارير والنشرات لإدارة البحوث ومكتب الاستقرار المالي (النشرة الشهرية- النشرة الفصلية- التقرير السنوي- التقرير الاقتصادي- تقرير الاستقرار المالي).
- طباعه الرزنامة السنوية للبنك لعام 2019 (الرزنامة الهرمية ورزنامة المكتب) وتصنيع علب هدايا كبار الشخصيات.
- تنفيذ (370) أمر عمل لمختلف إدارات البنك.

حفل تكريم الفائزين
بجائزة
الباحث الاقتصادي الكويتي
وجائزة

سمو أمير البلاد يشمل برعايته وحضوره حفل افتتاح المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي

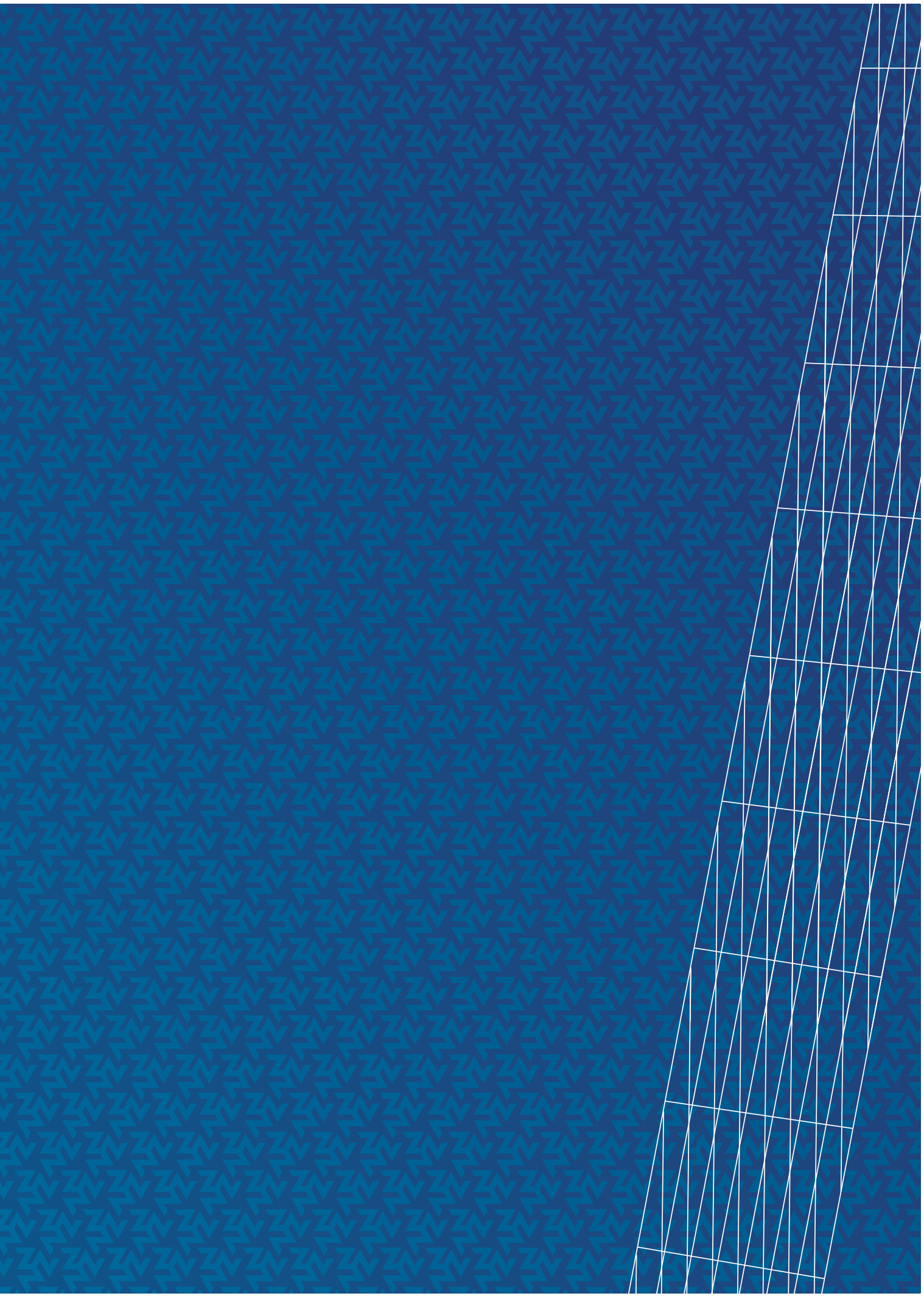

سادسًا: الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019

تقرير مراقبي الحسابات

الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2019

بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019

إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2019)

تقرير مراقبي الحسابات

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2019 وبيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 مارس 2019 وعن أدائه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له.

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

14 مايو 2019
الكويت

الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــــودات	إيضاحات	31 مارس 2019	31 مارس 2018
الذهب	2	31,742,157	31,740,444
النقـد والحسـابات الجاريـة وتحـت الطلـب لـدى البنـوك والمؤسسـات الماليـة الأخـرى بالعمـلات الأجنبيـة		213,046,263	738,888,433
الودائـع والاستثمـــارات بالعملات الأجنبيـــة	3	10,574,392,981	9,218,746,414
الموجودات الأخرى	4	75,304,088	31,240,175
مجموع الموجودات		**10,894,485,489**	**10,020,615,466**
حسـابات مدينـة يديرهـا البنـك المركـزي نيابـة عـن حكومـة الكويـت وحسـابات نظاميـة	10	6,978,299,446	8,030,567,617

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	31 مارس 2019	31 مارس 2018
رأس المال المدفوع بالكامل		5,000,000	5,000,000
صندوق الاحتياطي العام	5	548,238,642	435,433,807
الحساب الخاص	6	-	41,100,393
ربح السنة		212,129,995	112,804,835
النقد المتداول	7	1,803,310,982	1,723,792,790
سندات البنك المركزي المصدرة	8	1,850,000,000	1,850,000,000
حسابات الحكومة		1,578,015,522	1,766,795,310
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	9	4,118,716,212	3,157,756,356
المؤسسات الدولية		154,563,258	178,605,508
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	10	445,299,162	536,441,354
مطلوبات أخرى	11	179,211,716	212,885,113
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**10,894,485,489**	**10,020,615,466**
حسابات دائنة يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	10	6,978,299,446	8,030,567,617

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في **31** مارس **2019**
(بالدينار الكويتي)

البـــنـــود	إيضاحات	31 مارس 2019	31 مارس 2018
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		257,158,210	156,072,310
مصاريف الفوائد والعمولات		(109,956)	(111,955)
		257,048,254	155,960,355
الإيرادات الأخرى		1,012,453	550,184
إيرادات التشغيل		258,060,707	156,510,539
مصاريف التشغيل	12	(45,930,712)	(43,705,704)
صافي ربح السنة		**212,129,995**	**112,804,835**
يخصص وفقاً للمادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب صندوق الاحتياطي العام	5	212,129,995	112,804,835

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

(31 مارس 2019)

1. أنشطة البنك:

تأسس بنك الكويت المركزي («البنك») بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

2. السياسات المحاسبية الهامة:

أُعدّت البيانات المالية بناء على القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبّقة من قِبَل البنك المركزي هي كما يلي:

أ. الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم تقييم الذهب بسعر 12.500 دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب. سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج. تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية (إيضاح 11).

د. احتساب الإيراد:

تُحتسَب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبّق.

هـ. المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

و. العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح 6).

3. الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	10,569,830,731	9,214,250,914
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	4,562,250	4,495,500
	10,574,392,981	**9,218,746,414**

4. الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البنـــود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	32,879,785	22,957,021
استثمارات بالدينار الكويتي	2,791,210	2,791,210
مصاريف مدفوعة مقدماً	839,777	2,133,881
أرصدة مدينة أخـــرى	3,732,301	3,358,063
تكلفة عمليات التدخل في السوق النقدي لوزارة المالية (إيضاح 2)*	16,656,569	
الأرصدة المدينة المحولة من الحساب الخاص عند إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية (إيضاح 6)**	18,404,446	
	75,304,088	**31,240,175**

5. صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم 17 فقرة (3) (أ) و(ب) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ 25 مليون دينار كويتي إلاّ في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام 1985 وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ 179 مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 5 مايو 2003 وموافقة وزير المالية بتاريخ 7 مايو 2003، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 116 مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 295 مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق في سنة 2007.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 وموافقة وزير المالية بتاريخ 29 أكتوبر 2014 تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 705 ملايين دينار كويتي حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى مليار دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

سوف يتم تحويل صافي ربح السنة إلى رصيد الاحتياطي العام بعد اعتماد البيانات المالية من الجهات المعنية.

6. الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

البنـــود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
الرصيد في بداية السنة	41,100,393	37,084,210
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	(59,504,839)	4,016,183
الأرصدة المدينة المحولة من الحساب الخاص عند إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية (إيضاح 4)*	18,404,446	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**41,100,393**

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978.

7. النقـد المتداول (بالدينار الكويتي):

البـــنـــود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
صافي النقد المُنتَج	2,542,881,590	2,572,164,776
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(739,570,608)	(848,371,986)
	1,803,310,982	**1,723,792,790**

- إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلَف.
- إن النقد في خزائن البنك يشمل النقد المعد لغرض التداول اليومي (سحب وإيداع)، النقد غير الصالح المُعد للإتلاف، والمخزون الاستراتيجي من النقد.
- في 19 أبريـل 2015، صـدر قـرار رقـم (2015/405/37) بسـحب كافـة فئـات أوراق النقـد الكويتـي مـن الإصـدار القديـم مقابـل دفـع قيمتهـا الأساسـية وفي موعـدٍ أقصـاه 1 أكتوبـر 2015. ويكـون فـترة سـماح اسـتبدال الأوراق النقديـة مـن الإصـدار الخامـس مـن بنـك الكويـت المركـزي مـن تاريـخ 1 أكتوبـر 2015 إلى تاريـخ 18 أبريـل 2025 كحـد أقـصى.

8. سندات البنك المركزي المصدرة

سـندات بنـك الكويـت المركـزي هـي سـندات قابلـة للتـداول، ويقتـصر شراؤهـا عـلى البنـوك المحليـة وشركات الاسـتثمار المحليـة الخاضعـة لرقابـة البنـك المركـزي، ويسـتخدم البنـك المركـزي هـذه السـندات في مجـال إدارة السـيولة المحليـة.

9. حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

البـــنـــود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
حسابات جارية	1,742,806,798	1,260,560,897
ودائـــع	925,000,000	630,000,000
عمليات تورق (سحب)	1,450,909,414	1,267,195,459
	4,118,716,212	**3,157,756,356**

10. حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

البـــنـــود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
أ. حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت	4,189,430,960	5,325,432,438
ب. حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	2,785,988,799	2,702,200,983
عملات تذكارية	2,879,687	2,934,196
	2,788,868,486	2,705,135,179
تحصيلات بموجب القانون رقم **41** لسنة **1993**	**6,978,299,446**	**8,030,567,617**

في 31 مـارس 2019، كانـت هنـاك تأمينـات بمبلـغ 445,299,162 دينـار كويتـي (536,441,354 دينـار كويتـي: 2018) مقابـل الاعتـمادات المسـتندية المذكـورة أعـلاه.

11. المطلوبات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البنـــود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
مصاريف مستحقـــة	10,534,156	11,014,557
أرصدة دائنة أخـــرى	168,677,560	192,513,851
وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح 2)	-	9,356,705
	179,211,716	212,885,113

- تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.
- يمثل رصيد وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

12. مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

البنـــود	31 مارس 2019	31 مارس 2018
تكاليف الموظفين	33,128,101	29,335,473
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	6,901,673	7,170,351
شراء أثاث ومعدات	342,586	395,539
إصدار وشحن العملة	1,275,201	2,029,629
مصاريف متنوعة	4,011,558	2,723,033
تكاليف إنشائية	271,593	2,051,679
	45,930,712	43,705,704

13. سندات إذنيه محتفظ بها:

في 31 مارس 2019 بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ 609,642,596 دينار كويتي (619,397,366 دينار كويتي: 2018).

تم بحمد اللّه

T:+ (965) 1814444 - P.O. Box: 526, Safat 13006, Kuwait
cbk@cbk.gov.kw | www.cbk.gov.kw